



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ١٢

الأحد، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

اصطحب السيد إلياس أنطونيو ساكا
غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور إلى
قاعة الجمعية العامة.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لأول متكلم في هذا الاجتماع، أود أن أذكر الأعضاء مرة أخرى بأن البيانات التي يدلى بها في المناقشة العامة قد وُضعت على أساس ألا تزيد مدة أي بيان على ١٥ دقيقة. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أناشد الدول الأعضاء رسمياً بأن تقصر بياناتها على ١٥ دقيقة حتى يتمكن جميع المتكلمين المدرجين على القائمة في كل جلسة من الجلسات المتبقية في المناقشة العامة من الكلام في الوقت المقرر. وأشكر الأعضاء على حسن تفهمهم وعلى تعاونهم.

كلمة السيد إلياس أنطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية السلفادور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلياس أنطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساكا غونزاليس (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على انتخابكم لإدارة عملنا خلال هذه الدورة. إننا نتمنى لكم كامل النجاح خلال مدة رئاستكم. كما نعرب عن الامتنان لفخامة السيد جان بينغ، على العمل الذي أنجزه خلال فترة ولايته. ونتوجه كذلك بخالص الشكر للأمين العام السيد كوفي عنان لتفانيه على رأس هذه المنظمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وإضافة إلى تلك الظروف والعوامل الأخرى التي ترتبط بعدم الاستقرار والمضاربة في الأسعار، ظهر اتجاه متزايد نحو إبعاد البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض من المساعدة والتعاون الدولي، مما يحد أكثر من قدرة تلك الدول على مواجهة تحدي التنمية، وبخاصة تحدي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن على الأمم المتحدة أن تناقش هذه المسألة بما تتطلبه من جد ومسؤولية بغية إيجاد حلول مشتركة داعمة، من شأنها أن تساعد على التخفيف من حدة الأزمة التي نواجهها.

وأقترح أن تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدراسة عن تأثير الزيادة في أسعار النفط على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى الجهود التنموية الوطنية في شتى أرجاء العالم.

على الرغم من أن التعاون بين الجنوب والجنوب أصبح أداة ثمينة تساهم في التنمية، من المهم كذلك إدراك أنه ينبغي مواصلة التعاون بين الشمال والجنوب، وعلى وجه التحديد من خلال تشكيل التحالف الإنمائي العالمي الذي سيمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي المستدام، عن طريق نهج مفيد للجميع.

إننا نحس بأن من الأساسي، كجزء من الإصلاح الشامل لمنظمتنا، أن نشجع تعزيز الصناديق والبرامج في إطار الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وأن نزيد كفاءتها. وبالمثل، أود أن أؤكد على أهمية إقامة نظام تجاري دولي عادل ومنصف، يركز على ترتيبات يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية، تتوافق مع مبادئ التجارة الحرة.

إن السلفادور ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددت لعام ٢٠١٥، على الرغم من العوامل الخارجية التي تؤثر علينا وتحد من قدرتنا على الاستثمار في

ينبغي للذكرى التي نحن بصدد الاحتفال بها أن تلهمنا وتجعلنا نقدر أهمية الحوار بين كل الأمم الممثلة هنا في تحقيق الرفاه الجماعي. وقبل كل شيء، علينا أن ندرك التحديات المقبلة. ونحن جميعاً نعرف أن منظمتنا تمر بفترة حاسمة من حياتها. وبوسعنا أن نقويها أو أن نضعفها. وإنني أجدد التأكيد على التزام حكومتي بأن تشارك مشاركة ملموسة في متابعة عملية الإصلاحات لا سيما في المجالات الموضوعية التي لم نتوصل فيها بعد إلى الاتفاق والتي تعتبر أساسية لإدخال إصلاحات ناجحة على منظمتنا.

لقد بينت العملية التاريخية في السلفادور أن السلام والديمقراطية لن يدوما طويلاً من دون التنمية واحترام حقوق الإنسان. وإدارتي تفعل كل ما بوسعها للحفاظ على طابع إنساني للحكم بتركيزها على الناس وعلى تطلعاتهم وبوضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في صميم برامجنا.

إلا أننا بوصفنا بلداً نامياً، فإن أيدينا مقيدة بقلّة الموارد الطبيعية والتقنية والمالية. وفي بعض الأحيان، تزداد شدة هذه القيود بفعل حوادث طبيعية وعوامل خارجية أخرى كالزيادة في أسعار النفط التي تخرب اقتصاداتنا بحق.

لقد أعربنا في دورة السنة الماضية للجمعية العامة عن حاجتنا لإيجاد حلول لتأثير أسعار النفط على الاقتصادات. ومنذ ذلك الوقت، لاحظنا بقلق شديد أن أسعار المنتجات الهيدروكربونية، بدلاً من أن تهبط أو تستقر، فإنها ارتفعت ارتفاعاً حلوياً بالغاً بشكل لم يسبق له مثيل. وهذه الحالة لا تؤثر تأثيراً بالغاً فقط على جهودنا الإنمائية بالنظر لارتفاع كلفة فواتير النفط، مما يؤدي إلى تحويل الأموال التي كان من الممكن أن تستعمل في البرامج الاجتماعية، ولكنها أصبحت كذلك تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمن الإنساني بالدرجة الأولى في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية الأخرى.

الألف من المواليد الأحياء في عام ١٩٩١ إلى ٢٥ في الألف في عام ٢٠٠٤، أي تخفيضاً يعادل ٢٠ في المائة. وعلينا أن نحاول تحقيق تخفيض إضافي بنسبة ١٠ في المائة.

وتعد مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الأولويات. إنهم مصدر للهمة والإبداع من شأنه أن يحسن مجتمعنا ويوجهنا على طريق المستقبل.

ونرحب كذلك بعقد المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ونحث المشاركين على أن يكونوا نشيطين في الاتفاق على الالتزامات، مع وضع أهداف محددة تساعد على تقليص الفجوة الرقمية التي تفرق بين البلدان. وتماثل مثل محصلة المرحلة الأولى التي انعقدت في جنيف، ينبغي أن تعبر محصلة مؤتمر قمة تونس لعام ٢٠٠٥ المعني بمجتمع المعلومات عن بالغ الاحترام لحرية التعبير لكونها إحدى ركائز الديمقراطية، بغية ضمان استمرار الصحافة الحرة والمستقلة في العمل دون عوائق في كل أرجاء العالم، كما جاء في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أصبح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة عويصة تتعدى الحدود ولا تحترم القوميات. إن مدى انتشار هذا الوباء أصبح يعني أن علينا أن نركز على الوقاية دون أن ننسى العلاج ودعم الأشخاص المصابين بهذا المرض.

سنستقبل قريباً في السلفادور المنتدى الثالث المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر أمريكا الوسطى الرابع المعني بالأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واجتماع أمريكا الوسطى الرابع المعني

التنمية. وبهذا التصور، بدأت السلفادور برنامجها للفرص الذي يهدف إلى تحسين ظروف معيشة الآلاف من الأسر السلفادورية. وهو يتضمن خمسة مكونات أساسية. أولها برنامج "شبكة التضامن" لمكافحة الفقر والفقر المدقع، مع تحويل النساء السلفادوريات تأدية دور خاص. ومن خلال رئاسة اللجنة المعنية بالنساء، نقوم بكل ما بوسعنا القيام به لضمان إدراج حماية حقوق المرأة في جدول الأعمال. ويمكننا أن نؤكد أن مشاركة المرأة في تحقيق السلام والتنمية كانت عاملاً أساسياً في تحقيق أهدافنا بنجاح.

ثانياً، يغطي البرنامج الائتمانات الصغيرة لتطوير المشاريع والأعمال الصغيرة؛ وهذا سيشتجع تطوير مصادر دخل جديدة عن طريق العمل الحر.

ثالثاً، يقضي صندوق التضامن الصحي فرض ضريبة على التبغ والكحول والأسلحة النارية. وستستعمل هذه الموارد لتمديد تقديم الخدمات الطبية في وحدات الصحة العامة إلى ٢٤ ساعة في اليوم؛ ولقد شهدنا هنا تحقيق نتائج ممتازة.

رابعاً، يكفل "البرنامج الرئاسي للشباب" انخراط الشباب في عملية التنمية.

وأخيراً، يهدف برنامجنا المسمى "اربط نفسك بالشبكة" إلى خلق نموذج للتربية العامة يجعل التكنولوجيا والمعلومات في متناول الطلبة.

وتتجه السلفادور تدريجياً وبالكثير من الأمل نحو تحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، حققنا تخفيضاً في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بلغ ١٨ في المائة بين ١٩٩١ و ٢٠٠٤، إذ انخفضت النسبة من ٣٣ في المائة إلى ١٥ في المائة، مما يعني أننا خفضنا الرقم بنسبة النصف. كما انخفض معدل وفيات الرضع بالنسبة للأطفال دون السنة بشكل ملحوظ من ٤٥ في

والسلفادور تؤيد تماماً تعزيز نظام الأمن الجماعي، مع الاحترام الكامل لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. ونسلم بالدور الذي تقوم به عمليات حفظ السلام ونقدره تقديراً عالياً. ونرى أن من المهم أن نستمر في بحث اقتراح إنشاء احتياطي استراتيجي عسكري وشرطي يسمح بالانتشار السريع للتعامل مع الأعمال القتالية الناتجة عن الصراعات، فضلاً عن صون السلم والأمن بعد الصراع.

وإننا راضون عن إسهامنا في السلام الجماعي من خلال مشاركتنا المتزايدة في عمليات حفظ السلام. وبصفة خاصة، فإننا نسهم بقوات من الشرطة المدنية الوطنية نتيجة اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها وتوقيعها مع الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار النووي، تؤيد السلفادور الجهود الرامية للتوصل إلى التزام عالمي بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وهنا، فإننا نؤيد مبادرة النرويج لاعتماد إعلان بشأن نزع السلاح والأمن.

أما بالنسبة للحالة في الشرق الأوسط، فنود أن نعرب عن امتناننا لحكومة إسرائيل على تنفيذ خطتها لفك الارتباط، ذلك الإجراء الأحادي الذي سيكلل بسحب كامل للوجود الإسرائيلي من قطاع غزة. وهذا تعبير عن الإرادة السياسية والرغبة في التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ونرى أن الاستمرار في اتخاذ إجراءات لبث الثقة المتبادلة سيمنح الطرفين من استئناف عملية السلام، وفقاً لخريطة الطريق. وبالمثل، نؤكد على تأييدنا لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وحق الشعب الإسرائيلي في أن يعيش في سلام وأمن، متحرراً من أي تهديد إرهابي من جانب مجموعات متطرفة خارجة على القانون.

بالأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك بغية توحيد جهودنا وتبادل التجارب. ونرجو أن نحصل على الدعم من الأمم المتحدة. ونحث المجتمع الدولي بأكمله، وعلى وجه الخصوص البلدان المانحة، على مواصلة دعمها للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتخفيض كلفة الأدوية المتوفرة.

إن إحدى المسائل التي تستوجب قدراً أكبر من الاهتمام هي مسألة الهجرة نظراً لأثرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على بلدان الأصل والمعر والمقصد.

وهذه المسألة ينبغي أن تبحث من خلال نهج متعدد الأبعاد، بغية إرساء مبادئ توجيهية لتعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي، واعتماد وتنسيق سياسات مشتركة على أساس إسهام المهاجرين في التنمية، إلى جانب جهود مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار في البشر.

وثمة موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسلفادور، ألا وهو آفة الجريمة المنظمة الوطنية والعبارة للحدود. فظاهرة العصابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من الجرائم الخطيرة التي تهدد أمن الأفراد وممتلكاتهم بشكل خطير. كما أن لهذه الآفة صلة بالفساد؛ فهي تضعف الروح المعنوية لشعبنا فضلاً عن تأثيرها السلبي على جهودنا التنموية. ونرى أن تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ينبغي أن يكون أحد الإجراءات التي يتعين اتخاذها جماعياً لمكافحة هذه الآفة بصورة فعالة وناجعة، فضلاً عن ضرورة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

ونحن نوافق على أنه لا بد من تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان، ولكن ينبغي إنشاء آلية موضوعية شفافة وغير مُسيَّسة وغير تمييزية.

اصطحب السيد إلياس أنطونيو ساكا غونسالس،
رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية
العامة.

**خطاب السيد إدواردو رودريغيس فيلتزي، رئيس جمهورية
بوليفيا**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة
الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية بوليفيا.

اصطحب السيد إدواردو رودريغيس فيلتزي، رئيس
جمهورية بوليفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدواردو
رودريغيس فيلتزي، رئيس جمهورية بوليفيا، وأن أدعوه إلى
مخاطبة الجمعية.

الرئيس رودريغيس فيلتزي (تكلم بالإسبانية):
السيد الرئيس، يسرني أن أحييكم وأن أهنيكم على
انتخابكم، الذي يبشر بنجاح هذه المناقشات. كما يسرني
أن أحيي الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي تحظى
جهوده لصون السلام وتعزيز التضامن بين شعوب العالم
بالتقدير والامتنان.

وبلدي، بوليفيا، التي تقع في وسط أمريكا الجنوبية،
قد تمكنت بتضحيات كثيرة من أن تتجاوز أزمة سياسية
حادة للتو. وما يتمتع به الشعب البوليفي من نضج وروح
ديمقراطية قد أتاح لنا فترة انتقالية لضمان استمرارية
المؤسسات وبدء عملية إضفاء الشرعية من خلال الانتخابات
الحرّة لانتخاب سلطات البلد. وفضلاً عن ذلك، فإن هدف
هذه العملية يتمثل في إقامة حكم صالح وإعادة تأكيد الثقة
في حق المواطنين في انتخاب حكومتهم واختيار ممثليهم
البرلمانيين.

أما عن الوضع في العراق، فإننا نشق في أن جميع
القوى السياسية سوف تسهم في إنشاء مؤسسات جديدة في
ذلك البلد وأنه سيتحقق التفاهم الذي يؤدي إلى إقامة دولة
القانون على أساس من الديمقراطية التمثيلية.

ومن بين البنود العالقة على الساحة الدولية والتي
يجب ألا نغفلها الحالة فيما يتعلق بتايوان وضرورة إدماجها
في الأسرة الدولية. ونرى أن على الأمم المتحدة أن تبحث
مسألة تايوان، لأنها تمثل واقعاً لا يمكن تجاهله، خاصة وأن
تمثيل الشعب التايواني على المستوى الدولي هو مسؤولية هذه
المنظمة، تمثيلاً مع مبادئها ومقاصدها العالمية. كما يحدونا
الأمل أن يتحقق التعايش السلمي على جانبي مضيق تايوان.

وأود الآن أن أتطرق إلى مسألة الكوارث الطبيعية
وشدة الهشاشة المعرضة لها كل دولنا، كما شهدنا في
الأحداث الفاجعة التي وقعت في أنحاء مختلفة من العالم في
الآونة الأخيرة، وفي الولايات المتحدة مؤخراً. وينبغي أن
يدفعنا ذلك إلى معاودة التفكير وإعادة تقييم التزاماتنا
وقرارنا فيما يتصل بالحالة البيئية التي وصلنا إليها. وبالنيابة
عن حكومة وشعب السلفادور، أود أن أتقدم بخالص
التعازي وأن أعرب عن تضامننا مع جميع الأسر التي فقدت
أعزاء لديها أو ممتلكات نتيجة لتلك الظاهرة، ونهيب بمجتمع
الدول بإيلاء اهتمام أكبر للبيئة.

أخيراً، أود أن أؤكد أن شعبنا يؤمن ويأمل بأن تبقى
الأمم المتحدة منظمة ذات شرعية وقدرة على تحقيق السلام
والأمن والحرية والتنمية المستدامة والنهوض بحقوق الإنسان.
ودورنا كرؤساء للدول والحكومات هو تعزيز هذا إيمان
وذلك الأمل، بإبداء قدرتنا على العمل معاً ويداً واحدة
لتحقيق نتائج ملموسة من أجل رفاه شعوبنا في جميع أنحاء
العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة،
أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

إن أمريكا اللاتينية منطقة نحلم فيها بالحرية، ونأمل فيها بإحراز التقدم وتحقيق التكامل بين شعوبنا، رغم أن ذلك يتطلب منا تجديداً وابتكاراً مستمرين. وأنا مقتنع بأننا سنواصل أداء المهمة الضرورية المتمثلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحددة لعام ٢٠١٥ والمؤشرات اللاحقة لقياس التقدم الاجتماعي، رغم أننا في حالة بوليفيا قد نواجه صعوبات ستتطلب منا التركيز على عدم المساواة والإقصاء والصراع العنيف والتعصب والتوزيع غير العادل للأرض والبطالة والفقر المدقع وسوء التغذية.

ويتفق شعب بوليفيا تماماً على أننا نحتاج إلى إرساء أساس يضمن إحراز التقدم القائم على العدالة. لذلك إذا أردنا استئصال الفقر فنحن بحاجة إلى جهد عالمي.

ورغم إحراز تقدم كبير في مؤشرات مثل الاستدامة والتحسينات المؤسسية والاستقرار الاقتصادي، إلا أن القلق يساور حكومة بوليفيا إزاء المواعيد النهائية التي تم تحديدها، فهي تحت المجتمع الدولي على النظر في وضع شروط وحدود أفضل.

إن الوفاق بين الشعوب لا يمكن تحقيقه بشكل مكتمل في عالم يخضع فيه الأمن للاختبار يومياً بسبب تهديدات إرهابية للأبرياء ولأنظمة اختارتها شعوب تعزز بالاعتقاد أن السبيل الوحيد لصون الاحترام المتبادل والوفاق في مجتمع ما هو عبر ممارسة الديمقراطية. وبوليفيا تدين الإرهاب وتكافح بقوة تلك الآفة التي تبتلى بها البشرية.

لقد بلغت منظمتنا، الملتزمة بتعزيز التعايش المتحضر بين شعوب العالم، من العمر ستين عاماً. وبعد أن أسستها ٤٥ دولة، فهي تضم الآن ١٩١ عضواً، يدعمون ويطبقون المبادئ التوجيهية لمجتمعنا العالمي. ولا يمكن تصور العالم بدون الأمم المتحدة لا نظرياً ولا عملياً، لأنها توجهنا نحو مصير مشترك وبعيدا عن مصائب حالية مثل الفقر والإرهاب والعنف.

وخلال العملية الانتخابية التي تشهدها بوليفيا حالياً، سيتم وضع تخطيط جديد لكي تؤمن أمة رائدة حريتها واستقلالها. والانتخابات التي ستعقد في نهاية العام الحالي ترمي إلى تحقيق سيناريو سياسي جديد ولا نظير له، وهي عملية الغرض منها إنشاء جمعية تأسيسية وتنفيذ قرار الشعب بشأن منح الحكم الذاتي للأقاليم مما سيؤدي إلى إرساء عقد اجتماعي جديد يكرس إقامة بلد أفضل تنظيمياً ينتهج الديمقراطية إلى الأبد، دون إقصاء لأحد، كما تقضي الأهداف الإنمائية للألفية بذلك.

وقد أشار علينا مواطن كولومبي معروف بأن إلقاء نظرة جديدة على الماضي هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله أن نبني لبناء المستقبل؛ وأن النظرة الخلاقة إلى عالمنا قد تسمح لنا بالعثور على النمط الجديد للنظام الذي ينبغي لنا أن نقيمه. وهذه رؤية تشاطرها شعوب أمريكا اللاتينية، والشعب البوليفي بالطبع. ومنذ بعض الوقت، تتضافر جهودنا لحل المنازعات من خلال التشجيع على اتخاذ تدابير مشتركة كيما تسعى البلدان المتنازعة للتوصل إلى حلول سلمية لخلافاتها عن طريق التفاوض.

ومع ذلك، ففي أمريكا هذه حيث ترسخ جذور الديمقراطية وتنشأ أواصر الود والتضامن بين شعوبها، ما زالت هناك أمور معلقة لم تحل، مثل وضع بوليفيا كدولة لا سواحل لها. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، ينبغي لشعب بوليفيا وشعوب البلدان المجاورة أن تكون قادرة على تهيئة المجال الذي يمكن فيه إجراء حوار مفتوح، وبدون أحقاد، مما يسمح بالتوصل إلى حلول تستشرف المستقبل ولا تركز على مواقف موعلة في الماضي. ونعتقد أنه من الضروري أن ندخل في مفاوضات بهدف التشاور والاستجابة للمصالح المشتركة وخدمتها والوصول إلى حل نهائي تسترد فيه بوليفيا مدخلا سياديا على ساحل المحيط الهادئ. ومن الضروري أن نشيع جواً من الثقة للتفاوض والاتفاق على ذلك الهدف.

وضمن العدل والحرية. وفي نهاية المطاف، نحن نستشرش بالديمقراطية - وهي نظام يمكن تحسينه، وأسلوب للحياة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد إدواردو رودريغيس فيلثسي، رئيس جمهورية بوليفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الأونرابل تويلايا سايليلي ماليلغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون في دولة ساموا المستقلة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون في دولة ساموا المستقلة.

اصطُحِب الأونرابل تويلايا سايليلي ماليلغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة الأونرابل تويلايا سايليلي ماليلغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون في دولة ساموا المستقلة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليلغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية): تهنئة حارة لكم، سيدي، من ساموا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الحقبة التاريخية - وهي حقبة مليئة بالتحديات. وتتعهد ساموا لكم وللسويد بدعمها وتعاونها الكاملين طوال فترة الدورة الستين للجمعية العامة.

وتدرك بوليفيا أنها استفادت، خلال الأعوام الستين من حياة هذه المنظمة، من جهود تعاونية ثمينة. وفي الحقيقة، هناك بلدان عديدة تتشاطر مشاكل معينة. وبالتالي لا يمكن اعتبار التعاون الدولي مجرد عمل تضامني. يجب أن يكون هذا التعاون دعامة للسلام، حيث أن أحد التهديدات التي نواجهها هو عدم المساواة المتزايد الذي يفضي إلى تميش قطاعات كبيرة من مجتمعاتنا. وهذا يسبب الاستياء، الذي غالباً ما يسفر عن توترات اجتماعية خطيرة.

والمسألة ليست مجرد تحقيق استقرار اقتصادي ظاهري، بل يجب أن نحسن كثيرا نوعية مؤشرات الحياة، انطلاقاً من الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان وبسبب الحاجة إلى العدالة والإنصاف على حد سواء.

وتؤكد بوليفيا مجددا التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وبالسلام والمؤسسات الديمقراطية. ونعتقد أن الأمم المتحدة هي أسمى محفل للتفاعل العالمي بين البلدان والأفراد. ونعتقد أيضاً أنه يجب تعديل وإصلاح مؤسساتها وكيانها إذا أريد لها أن تحقق أهدافها.

إن الترابط بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان ضمن إطار القيم الديمقراطية هو انعكاس لترابط العالم المعاصر، ولتعددية الأطراف، التي تعيد تأكيد الدور القيادي للأمم المتحدة وإصرارنا المتواصل على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة ضمن مفهوم أوسع للحرية. وفي هذا السياق، تعتقد بوليفيا أن الالتزام الذي تم التعهد به مؤخراً في مؤتمر القمة العالمي باعتماد إعلان للأمم المتحدة، في المستقبل القريب، بشأن حقوق الشعوب الأصلية سيشجع التكامل الاجتماعي والتعايش الوطني السلمي.

إن بوليفيا مخلصه في تصميمها على تحقيق السلام والتضامن والرفاهية للجميع، وحماية سيادة القانون،

الماضي. وهذه هي الذكرى السنوية الستون للأمم المتحدة؛ والوقت بالتأكيد مناسب لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتنشيط منظماتنا ولتمكينها من أن تحقق بشكل فعال المبادئ والأهداف المحددة في الإعلان.

إن المساعي الشجاعة للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية دائمة مساع جديرة بإشادتنا وصلواتنا من أجل نجاحها المستمر. ولئن حدثت تطورات إيجابية في الشرق الأوسط، فإن العنف وأعمال الإرهاب في العراق وفي أجزاء أخرى من المنطقة ما زالت تسبب قلقا بالغا.

وما زال الإرهاب، الذي يرتكبه الذين لا يحترمون الكرامة البشرية والحياة، يعذب العالم. ولا توجد قضية أو ظلم يمكنه أن يبرر ذلك القتل والتشويه للأشخاص الأبرياء. ولا تخدم الأعمال الإرهابية البشعة والفتاكة سوى أغراض الذين يريدون أن يزعزعوا استقرار المجتمع ويدخلوا عصرا مظلما لعالمنا. وبالتالي فإن ساموا تدين الإرهاب بجميع أشكاله بأقوى العبارات وستستمر في تأييد الحملة الدولية للتغلب على تلك الآفة للكرامة البشرية والأمن.

إن عمل المناصرة لحفظ السلام والأمن، وهو العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم، يحظى بتأييدنا الكامل. ولساموا حاليا وحدات للشرطة تعمل مع بعثتي حفظ السلام في تيمور - ليشتي وفي ليبيريا. وضمن منطقة المحيط الهادئ التي ننتمي إليها، تسهم ساموا أيضا بشرطة لدعم بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان برعاية متندى جزر المحيط الهادئ. وتتسق البعثة مع مسؤولياتها الإقليمية بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وتعترف بسيادة جزر سليمان.

ويسر ساموا أن تلاحظ أن عدد الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية سيبلغ ١٠٠ قريبا. وتشارك ساموا

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم السيد جان بينغ، ممثل جمهورية غابون، على خدمته الممتازة وإدارته الفعالة أثناء الدورة التاسعة والخمسين.

لقد اجتمعنا قبل مجرد بضعة أيام في هذه القاعة نفسها لتقييم التقدم المحرز والتخطيط لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وليست هذه الأهداف مجرد مجموعة من الغايات، بل تشمل عملية تتصدى لمختلف التحديات التي تواجهها التنمية البشرية. وبينما تم إحراز بعض التقدم خلال السنوات الخمس الماضية، مازال هناك الكثير مما يجب فعله.

لذلك يتحتم تعزيز الجهود العالمية المنسقة، من حيث الالتزام السياسي وتعبئة الموارد إذا أريد تحقيق النتيجة المتوخاة لمؤتمر القمة في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر.

إن ساموا تتقدم بشكل جيد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ الموعد المحدد لذلك. ولكن مازالت هناك تحديات يتم التصدي لها من خلال مبادرات تشريعية وسياسية وبناء شراكات مبتكرة مع مجتمع المانحين والمجتمع المدني.

وتعيد ساموا تأكيد دعمها للجهود المتواصلة حاليا لتطوير وتعزيز الأمم المتحدة. ونشكر رئيس الجمعية السابق، وكذلك الأمين العام، على عملهما الجدير بالإشادة وجهودهما الحثيثة في دفع عجلة إصلاح وتنشيط المنظمة.

ونعتقد أن تدابير الإصلاح يجب أن تفضي إلى مجلس أمن شفاف وديمقراطي وموسع في فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة، وإلى منظمة فعالة ومعززة تكون انعكاسا لحقائق القرن الحادي والعشرين. لذلك، فإن ثمة تغييرات جوهرية مطلوبة للجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء، وكذلك هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ونهنئ الرئيس بينغ، وبخاصة على توجيهه وقيادته خلال المفاوضات لاعتماد إعلان مؤتمر القمة الأسبوع

زعزعة استقرار المجتمعات وتدميرها في العديد من البلدان، بما فيها البلدان في منطقة المحيط الهادئ. ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة مشكلة رئيسية. وبالتالي فإننا نؤيد بالكامل عقد مؤتمر استعراضي بشأن الأسلحة الصغيرة العام المقبل، وبخاصة بهدف إبرام معاهدة لمراقبة التجارة في الأسلحة الصغيرة ومنعها من الوصول إلى مناطق الصراعات العنيفة.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنتدى جزر منطقة المحيط الهادئ، أود أن أبلغ بأنه منذ دورة الجمعية العامة التي عقدت العام الماضي حدثت تطورات جديدة وإيجابية في منطقة المحيط الهادئ. ويستمر برنامج المساعدة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المقدمة إلى ناورو، وهو استجابة إقليمية لمساعدة ناورو على إعادة بناء اقتصادها. وبمساعدة الأمم المتحدة، يجري الآن إنشاء حكومة مستقلة في بوغانفيل. ويسرني أيضا أن أعلن أن خطة منطقة المحيط الهادئ - وهي خريطة طريق لزيادة تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين بغية تحقيق الأهداف ذات الأولوية لمنطقتنا في النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة والحكم الرشيد وتوفير الأمن - تقترب من الاكتمال ومن المتوقع أن ينظر فيها ويوافق عليها قادة منتدى منطقة المحيط الهادئ في مؤتمر القمة المقبل، الذي سيعقدونه في بابوا غينيا الجديدة تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. وستؤدي خطة منطقة المحيط الهادئ أيضا إلى تحسين قدرات بلدان منطقة المحيط الهادئ على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتحدد استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي اعتمدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، خطط العمل الطويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبينما نقبل أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ استراتيجية موريشيوس تقع على عاتقنا، فإنه ما زالت تقوم حاجة ماسة إلى الالتزام المستمر والطويل الأجل لشركائنا

في النداء بالتصديق العاجل للدول التي لم تفعل ذلك بعد على نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة وبالانضمام إليه. وتقدم المحكمة للعدالة الأشخاص الذين يرتكبون الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وهي بالتالي تشكل مؤسسة هامة في التمسك بالمعايير الإنسانية الدولية وحماية حقوق الإنسان. ولتلك الأسباب، سيكون من الخطأ تقويض فعالية المحكمة بأي طريقة. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تقدم للمحكمة المساندة اللازمة لمنحها الطابع العالمي.

وتظل ساموا تشعر بقلق بالغ حيال انتشار الأسلحة النووية وتهديد هذه الأسلحة، ليس للسلام والأمن الدوليين فحسب، ولكن لوجود الحياة ذاتها على كوكبنا. ونشعر ببالغ الأسف لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٥، لم يتمكن من الاتفاق على اتخاذ خطوات لتعزيز نظام منع الانتشار. وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الصكين الرئيسيين لمراقبة انتشار الأسلحة النووية.

وتبرز معاهدة إعلان منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية الجديدة التي ينظر بها في منطقتنا إلى مسألة تهديد الأسلحة النووية ونناشد الدول التي لم تصدق على بروتوكولات المعاهدة أن تفعل ذلك. ومن الواضح أن التمسك بمتطلبات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرهما من الاتفاقيات المعنية بنزع السلاح يشكل أمرا حيويا. وبالتالي فإن ساموا تشارك في مناشدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التوقيع على تلك المعاهدات ودعوة الدول الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها نحو هذه المعاهدات.

وما فتئت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستخدم مرة بعد الأخرى في الصراعات العنيفة، مما يسهم في

خبرتكم الواسعة على الساحة الدولية خير ضمان لنجاح ولايتكم. وأتوجه بالشكر الصادق أيضا إلى سلفكم، جان بينغ، الذي ترأس الدورة التاسعة والخمسين بفعالية ومهارة ممتازتين.

تمثل مداولات الاجتماع العام الرفيع المستوى خطوة هامة وكبيرة في عملية تهيئة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات العالمية التي يجب أن تتصدى لها. وتنعكس النتائج التي تحققت في عملية إصلاح الأمم المتحدة، ومبادئها الأساسية وهيئتها أوسع قدر من توافق الآراء يمكن حشده داخل المجتمع الدولي. وأي محاولة أكثر طموحا من ذلك كانت في أغلب الظن ستعرض للخطر وحدته، وهي قيمة مطلقة ولا غنى عنها في حد ذاتها. لذلك ينبغي أن نقدر تلك النتائج تقديرا كبيرا ونعتبرها استنهاضا إلى العمل.

والواقع أن رؤساء الدول أو الحكومات قد دلونا على الطريق الذي نسلكه. وعلى الجمعية العامة والأمانة العامة الآن أن تعمل على تنفيذ المبادرات المتفق عليها في الوثيقة الختامية، وتحسينها وتطويرها عند الاقتضاء.

وتذكرنا الأحداث الأخيرة، وبشكل مأساوي أحيانا، بالحاجة إلى نظام دولي متعدد الأطراف يتسم بمتانة بنائه، يستطيع الاستجابة بسرعة وفعالية للتحديات الكثيرة التي لا يمكن لفرادى الأعضاء في المجتمع الدولي قط مواجهتها وحدهم. وإيطاليا مقتنعة بهذا، وبشكل الالتزام بتعددية الأطراف إحدى السمات الأساسية في سياستها الخارجية.

وليس الدعم الإيطالي لعمل المنظمات الدولية مبنيا بطبيعة الحال فقط على مثل عليا مجردة. فنحن نؤيد مبدأ تعددية الأطراف، وبصفة خاصة ممارستها، لاقتناعنا بأن المبادئ المشتركة، وفوق كل شيء المصالح المشتركة، تبرر تقاسم الموارد والأدوات والمسؤوليات والمنافع. ولا يمكن تصور العمل المشترك بدون تصور مشترك للمصالح والأهداف والأولويات المتعلقة بها.

بالتركيز على الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى مراعاة أوجه الضعف المحددة لهذه الدول والتحديات الناجمة من ذلك. وبالتالي فإننا نناشد منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لتنفيذ استراتيجية موريشيوس ورصدها.

وكما ذكر مرارا وتكرارا من هذه المنصة، فإن التجارة هي الطريق الأكيد لزيادة الثروة والعنصر الحيوي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتالي فإننا نؤيد الاختتام الناجح لجولة الدوحة، التي أخذت في الحسبان أوجه ضعف الدول الصغيرة بالكامل في المفاوضات، وبخاصة فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للاقتصادات الصغيرة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزام ساموا بتعددية الأطراف وبمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأوزابل تويلايا سايليلي مايليلغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية لدولة ساموا المستقلة، من المنصة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد غيانفرانكو فيني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في إيطاليا.

السيد فيني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن أصدق التهئة لكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. وإن في

الساعون للسيطرة وإنكار شرعية نظمنا الاجتماعية تهديدا خطيرا لهم.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن المجتمع الدولي يجب أن يتحد في الحرب على الإرهاب والتخلف والأصولية. وسوف تتمثل مهمة هذه الدورة للجمعية العامة في تحديد مبادرات وإجراءات عملية لتحقيق تلك الغاية.

والتزام إيطاليا الراسخ، حتى لو تكبدت في ذلك خسائر كبيرة، بتعزيز السلام في مناطق الأزمات الرئيسية كالشرق الأوسط والبلقان ودارفور، ومساعدتنا للبلدان التي تحاول استرداد أنفاسها بعد عقود من الظلم والجهل، كأفغانستان والعراق، والتزامنا بنشر ثقافة الحرية والحوار فيما بين الثقافات، والتزامنا بأن نتصدر الحرب على بلاء التخلف، بما في ذلك بطرق مبتكرة كإلغاء الديون والمشاركة في الصندوق العالمي لمكافحة الأوبئة الرئيسية، كل ذلك يشهد ببلاغة وبطريقة ملموسة على جدية نوايانا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بصفة خاصة الأنشطة التي نقوم بها لتعزيز التنمية في القارة الأفريقية، وهي أنشطة لا تضطلع بها عن طريق مبادرات لمكافحة الفقر فحسب، وإنما أيضا من خلال تعزيز القدرات الأفريقية في مجالات منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها.

ونحن على استعداد لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا، الأمر الذي سوف يستتبع مساهمة كبيرة بالموارد المادية والبشرية التي توفرها إيطاليا لقيام الأمم المتحدة بوظائفها. ولن أكون مخلصا لتمسك إيطاليا بتعددية الأطراف إن لم أضف أن جهودنا ستخفق لا محالة لو اضطلع بها بصورة انفرادية وليس ضمن إطار متعدد الأطراف، ومن هنا عزمنا على تعزيز تعددية الأطراف.

وتزودنا اقتراحات الإصلاح المقدمة على مدى العام الماضي والمقدمة لكي ينظر فيها رؤساء الدول أو الحكومات

ومن بين النتائج الإيجابية التي تمخض عنها الاجتماع العام الرفيع المستوى أنه شجع توافق الآراء بشأن رؤية مبتكرة وشاملة للأمن الجماعي وسلط الأضواء على الظواهر الرئيسية التي تهدد ذلك الأمن. وتتمثل المخاطر الرئيسية التي تتهدده في الإرهاب والتخلف والأصولية، ويجب أن تكون استجابتنا على قدر هذا التحدي؛ ولا يمكن أن تأتي هذه الاستجابة إلا من نظام قوي متعدد الأطراف يتمتع بالمصداقية.

وفيما يتعلق بنشوء الإرهاب الأصولي، لا يكفي استخدام القوة وحدها، رغم أن ذلك لا مفر منه أحيانا. فلسنا نستطيع عن طريق الأسلحة، بل عن طريق الوسائل السياسية، أن نهيئ الأوضاع المواتية لإجراء حوار مثمر فيما بين الثقافات والحضارات والأديان، وبذا نوجد التضامن الاجتماعي والدولي الذي بمقدوره أن يمنع الإرهاب من مواصلة نشاطه التبشيري الإجرامي.

ويمثل التضامن العالمي أيضا أنسب الاستجابات لفضيحة الفقر العالمي، الذي ينجم عن استمرار أوجه الإجحاف الشديد في توزيع الثروة، ذلك الإجحاف الذي لا ينتهك جميع معايير الإنصاف فحسب، بل ينتهك أيضا أبسط معايير المنطق والفعالية. ولا بد للقضاء على التخلف من العمل على إيجاد تضامن ملموس يوفر منافع فعلية ودائمة بالجمع بين العمل السياسي والاقتصادي من جانب البلدان المانحة وبين الإحساس المتقد بالمسؤولية والاستقلال الذي أخذ يتكون في البلدان الناشئة وهي تنزع إلى أن تنفض عن نفسها ثقافة التبعية.

ومما يزيد احتمال زعزعة الاستقرار أن التخلف والإرهاب كثيرا ما يجدان عناصر توحد بينهما في الأصولية والتعصب العقائدي، وهما العدوان اللدودان للقيم العالمية كالحرية والسلام والمساواة، تلك القيم التي يعدها

الديمقراطية، تحظى بتمثيل عريض جغرافيا وإقليميا، ويجرى الإعراب عنها بروح بناءة ومتسمة بالمرونة.

وندرك جيدا أن أولويات البلدان الأخرى تختلف عنا، ومن الواضح أننا نحترم مواقفها، رغم عدم اتفاقنا معها فيها. ويحدونا أمل قوي في أن يقتنع الجميع بأن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن يكون نتيجة لاستعراضات القوة، أو فرض الشروط غير المقبولة أو الإسراع المصطنع الرامي إلى إيجاد أوضاع جديدة تتمتع بالامتيازات. والوعي بضرورة إصلاح المجلس هو تراث مشترك لجميع الأعضاء. وهذا الإصلاح بالتأكيد لا يمكن اعتباره حكرا على الداعين إلى خيار واحد للإصلاح دون آخر. فقد برهنت الأحداث الأخيرة على أنه لا يوجد بين المقترحات المطروحة حاليا على بساط البحث ما يحصل على الأصوات اللازمة لاعتماده. وبلا شك لا يتمتع أي منها بتوافق الآراء الضروري لكفالة أن يعين شكل مجلس الأمن في المستقبل على توحيد المجتمع الدولي بدلا من تقسيمه. لهذا السبب نؤمن إيمانا راسخا بأن من الضروري أن نقلب الصفحة بغية توحيد الجهود للسعي إلى صيغ جديدة لتوافق الآراء، سواء من حيث الجوهر أو من حيث الأسلوب المتبع.

من الواضح أن هذا السعي لن يستمر إلى ما لا نهاية. والمضي في هذا الطريق بثقة ومثابرة هو السبيل الوحيد لكفالة نتائج فعالة ودائمة. وإيطاليا مستعدة للنظر، بروح بناءة، في أي حل محتمل يجمع أوسع توافق آراء ممكن، لكنها ستواصل معارضتها - وفقا للمبادئ المتشاطرة بين عدد متزايد من الدول الأعضاء - لأي صيغ قد تحدث انقسامات جديدة أو تهميشا جديدا. ونظرا للتحديات التي يجب على المجتمع الدولي أن يواجهها، فإنه بحاجة إلى أن يكون متحدا في نواياه.

أعلم جيدا أنه كثيرا ما تم في هذه البيانات استخدام صفة "تاريخي"، الأمر الذي يجعلها تفقد الكثير من معناها.

بأدوات جديدة من المحتمل أن تكون قيّمة ويجب علينا أن نحسن استخدامها. وأفكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، في إمكانية تطوير قدرة المجتمع الدولي بدرجة كبيرة على منع حالات الأزمات، وإدارة الصراعات، وتحديث طرائق ومحتويات برامج المساعدة الإنمائية التقليدية من أجل تعزيز الاستقرار الدائم.

لهذا السبب لا تملك إيطاليا إلا أن تحبذ احتمال تطوير أو اختراع أدوات للعمل المجتمعي في تلك المجالات بإنشاء هيئات جديدة من قبيل لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان. فإنشاؤهما سيجعل من الممكن تفعيل النهج المتكامل المرغوب تجاه إدارة الأزمات وإدارة عمليات حفظ السلام، وهو نهج يعد بالحد من تكرار الصراعات، وتوطيد عمليات السلام في مناطق الأزمات، والنهوض بإصلاح الهياكل الأساسية لسيادة القانون.

إن عملية الإصلاح الجارية يمكن، بل يجب، أن تستثمر في مؤسسات الأمم المتحدة برمتها، فيما يتعلق بتكوينها وطرق عملها على السواء، من أجل تعزيز فعاليتها، مع كفالة اتساق الإطار العام للمنظمة وتوازنه في نفس الوقت. وتندرك إيطاليا ذلك تمام الإدراك وهي مقتنعة به. ونحن كذلك مقتنعون بالحاجة، وخاصة في هذا المجال، إلى العمل مع توجيه الاهتمام الواجب للحساسيات الفردية، ضمن إطار عملية تكفل الشفافية والاستيعاب.

ولم يكن من الممكن في مؤتمر القمة التوصل إلى اتفاق بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن المثير للجدل؛ ومختلف جوانبه، التي جرت مناقشات واسعة بشأنها في المرحلة التحضيرية، معروفة للجميع. كما أن موقف إيطاليا والبلدان التي تنتمي مثلنا إلى مجموعة "الاتحاد من أجل توافق الآراء" معروف جيدا. وقد تقدمنا باقتراح يرمي إلى تحقيق مزيد من الشمول، ومزيد من الفعالية، ومزيد من المشاركة

نجاحنا، وفشلها هو فشلنا. ولكن في نهاية المطاف، نعتقد أن ميزان عملها إيجابي بالتأكيد. إذ يعود الفضل بالدرجة الأولى إلى هذه المنظمة في أننا تمكنا من تجنب خطر حرب عالمية جديدة وكارثة نووية وتمكنا من منع نشوب عشرات الصراعات العسكرية ومن تسويتها. وفي الوقت الحاضر، تظل آليات الأمم المتحدة وسيلة بناءً للتعاون تمس كل جوانب النشاط الإنساني.

إن تعاضد الاعتماد المتبادل في العالم المعاصر لم يجعله أكثر أمناً. والمواجهة بين الشرق والغرب حل محلها عدد كبير من الأزمات والصراعات التي ظلت مستترة حتى وقت قريب، وتركت على هامش اهتمامات الدولتين العظميين. وبعض من تلك الصراعات تتحول إلى مصادر حقيقية أو محتملة للإرهاب الدولي، وتغذية الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإرهاب. وتواجه البشرية خطر الانتشار الفالت عن السيطرة لأسلحة الدمار الشامل وإمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين. وها هو العالم يشهد مرة أخرى إبادة جماعية وكوارث إنسانية. ويمثل كل هذا خطراً مباشراً على كل واحد منا بلا استثناء.

وفي ذلك السياق، أصبحت إمكانيات الأمم المتحدة الهائلة مطلوبة بقدر كبير، بصورة رئيسية في كفالة السلام والأمن على أساس جماعي، والأكثر أهمية على أساس قانوني مشروع. والمنظمة لديها تحت تصرفها ترسانة كاملة من الموارد التي تمكنها من تنسيق أعمال المجتمع الدولي، وتوحيد الجهود السياسية مع الجهود في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وكذلك في ميدان حماية حقوق الإنسان والبيئة وغيرها من المجالات. وينبغي لنا تطوير هذه الأصول عن طريق الجهود المتضافرة لجميع الدول. وتعتبر روسيا هذه المهمة عنصراً استراتيجياً في صميم سياستها الخارجية.

إلا أننا عندما نفكر في الجداول الزمنية والمخاطر أو الفرص التي تظهر، فإن وصف لحظة هذه الجمعية العامة بالتاريخية ليس مبالغة. وبيدكرنا قول مأثور معروف بأن الذين لا يتذكرون التاريخ محكوم عليهم تكراره. والتاريخ يعلمنا أن المجتمع الدولي الموحد القائم على الإقرار بالمبادئ المشتركة والمصالح الأساسية هو الشرط الضروري لكفالة السلام والتنمية والتقدم لشعوبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يمكننا أبداً أن نسمي مناقشة اليوم مناقشة روتينية. إننا نواجه مهمة جمع النتائج التمهيدية لإصلاحات الأمم المتحدة الواسعة النطاق التي تم الشروع فيها، وتحديد الاتجاه الرئيسي لعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. إننا نقترح هيكل عمل الدورة الستين للجمعية العامة بطريقة تيسر التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن على عدد من المسائل المفاهيمية المتصلة بتقوية الأمم المتحدة، اتفاق من شأنه أن يحدد، بقدر كبير، قدرتنا على تعزيز التدبُّر للاتجاهات الدولية في حقبة العولمة، وتوفير استجابة أفضل لما يرافقها من تهديدات وتحديات جديدة.

إن تحليل خبرة الأمم المتحدة عبر السنين الستين من وجودها، مع كل التقلبات في النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب والحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، يلهمنا الكثير من الأفكار والنتائج. وأود أن أتشاطر مع الأعضاء بعضاً منها من وجهة نظر الاتحاد الروسي.

إن الأمم المتحدة، بصفتها المؤسسة الدولية الأكثر تمثيلاً وذات الولاية العالمية، كانت وستظل عامل تكامل رئيسي في السياسة العالمية. وإن نجاح الأمم المتحدة هو

الذين يحرّضون على الأعمال الإرهابية. وينبغي لقرار مجلس الأمن هذا أن ينهي محاولات استخدام وسائل الإعلام للقيام بحملات دعائية لصالح الإرهاب وتبريره.

ونتوقع أن تشارك الجمعية العامة أيضا في الكفاح ضد الإرهاب وأن تعزز إتمام المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في أسرع وقت ممكن. ويجب أن يتواصل الكفاح ضد الإرهاب بحزم أكبر. وينبغي لكل واحد منا رجالا ونساء أن نقيم بصورة حيوية جهودنا في هذا المجال.

الواقع أنه لئن كانت الجزاءات ضد نظام الطالبان والقاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة بهما سارية المفعول حتى الآن، فإن المحاربين ما زالوا يحصلون على الأسلحة والمواد وغيرها من أنواع المساعدة وإن النطاق الجغرافي لأنشطتهم يتوسع. وهذا ملموس على أرض العديد من البلدان، من ضمنها روسيا. والمتطرفون الذين لا يمتنون بصلة مباشرة إلى القاعدة يضاعفون أيضا أنشطتهم في أجزاء مختلفة من العالم. وهذا يتطلب تعزيز التعاون بين الدول ولجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧، واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠، وبالطبع، لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن وضع قائمة موحدة بأسماء كل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية، سواء كانوا مرتبطين بالقاعدة بأي طريقة أم لا، لا يمكن إرجاؤه.

وتطوير معايير استخدام القوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة يمثل مسألة ملحة أخرى. وقد تكون هذه المعايير، بعد أن يتم الاتفاق عليها، مفيدة إذا ما أصبحت معايير يعتمد عليها مجلس الأمن في نظره في حالات الأزمات المختلفة. وفي الوقت ذاته، من الواضح أن تلك المعايير لا يمكن تطبيقها بصورة تلقائية. ومن شأن مجلس الأمن أن يأذن باستخدام القوة على أساس كل قضية على حدة، كما يدعو الميثاق إلى ذلك.

إن أحداث السنوات الأولى من الألفية الجديدة تؤكد مجددا صلاحية النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وكذلك الأمين العام، أي، أن الأمم المتحدة الأقوى والاستخدام الأفضل لمزاياها المتعددة الأطراف يمثلان أداة ضرورية لبناء نظام عالمي متوازن وآمن، قائم على احترام المقومات الفريدة لكل بلد، ومساواتها في السيادة والمسؤولية الجماعية. ولا يوجد بديل معقول لهذا.

وينبغي للآليات المتعددة الأطراف أن تضطلع أيضا بدور رئيسي في حسم مسائل نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على أساس الامتثال الصارم للاتفاقات الدولية ذات الصلة. وتشمل إنجازات الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تقدمت به روسيا، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي ترسي الأساس القانوني لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

ومما له أهمية بالغة الآن أن نمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأذكر الجمعية بأن روسيا قطعت التزاما بأنها لن تكون البادئة بإطلاق أي نوع من الأسلحة الجديدة إلى الفضاء وتناشد البلدان الأخرى الحائزة على الإمكانيات الفضائية أن تنضم إلينا في هذا التدبير لإبقاء الفضاء الخارجي سليما. وقد آن الأوان لاتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة في هذا المجال.

إن الأساس القانوني لمواجهة التهديدات الجديدة، والإرهاب بصورة رئيسية، يجري تعزيزه. واعتماد مجلس الأمن في اجتماع قمته الأخير القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي تقدمت به المملكة المتحدة، خطوة جديدة وهامة إلى الأمام. فهو لا يضع خارج نطاق القانون الإرهابيين والمتواطئين معهم والذين يمولونهم فحسب، بل أيضا الأفراد

أمكنها أن تكون آلية لتسهيل التنسيق الأوسع لكل برامج ومشاريع جميع الشركاء في المساعدة الإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، وغير ذلك من المانحين متعددي الأطراف والثنائيين، وبالطبع البلدان المتلقية للمساعدات.

لقد بينت الأحداث المثيرة خلال الأشهر الستة الماضية حساسية مسألة إصلاح مجلس الأمن بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء. وإن روسيا، مسترشدة فوق كل شيء، بحرصها على ضمان فعالية مجلس الأمن، تستمر في تأييدها لإجراء تعديلات ممكنة في ذلك الجهاز الرئيسي على أساس قرارات مدروسة جيدا ومقبولة لدى الجميع. وقد اتخذ أعضاء الأمم المتحدة قرارا حكيما بمواصلة المفاوضات، بدلا من إخضاع المسألة للتصويت الذي قد يؤدي إلى الانقسام في المنظمة.

وأ تذكر الكلمات البليغة القائلة: الأمم المتحدة لم تخلق لكي تقيم الجنة على الأرض بل لكي تنقذ الأرض من الجحيم. فالأمم المتحدة في الواقع ليست هيئة مثالية، بل هي أفضل ما استطاعت البشرية أن تخلق على أنقاض حربين عالميتين. وإننا، بمساعدة الأمم المتحدة، لقادرون على التصدي بفعالية للأخطار على السلام والأمن في سياق الحقائق الجغرافية السياسية المتغيرة.

اليوم تواجه البشرية تحديات العولمة. والسؤال المطروح هو ليس فيما إذا كان ينبغي لنا أن نواجه هذه التحديات أو لا نواجهها، بل كيف ينبغي لنا أن نتعامل معها وعلى أساس أية مبادئ. وقد حددت القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ الاتجاه العام لجهودنا. وروسيا، كعضو دائم في مجلس الأمن، والرئيس المقبل لمجموعة الدول الثماني، فإنها، ومعها دول أخرى، ستستمر في سعيها إلى تقوية الركائز المشتركة للسياسة العالمية وتحسين آليات التعاون المتعدد الأطراف.

الموضوع الآخر الذي يكتسي أهمية مساوية هو أن حق الدول، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا، ينبغي أن يشمل الدفاع عن النفس في حالة وقوع هجمة إرهابية خارجية أو التهديد بوقوع وشيك لتلك الهجمة. وإن روسيا، كسائر الدول التي أصبحت هدفا للهجمات الإرهابية المدبرة خارج حدودها، لا يحق لها أن تخطئ في نظر مواطنيها، الذين عهدوا بأمنهم إلينا. ونتوقع أن تلقى هذه المسائل الحاسمة الاهتمام الذي تستحقه خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وفي المقام الأول، لا يجوز استخدام القوة لمعارضة القانون. إن القوة يمكن أن تكون أداة فعالة لتأمين سيادة القانون في حال وقوع الأزمات. وهي أداة يمكن استخدامها في حالات استثنائية تتعرض فيها للخطر القيم والمصالح الحيوية الخاضعة لحماية القانون للمجتمع الدولي بأسره أو لبعض أعضائه.

ومن دواعي الأسف، أنه خلال العملية التحضيرية للقمة العالمية في عام ٢٠٠٥، لم يتم توجيه اهتمام كافٍ لإيجاد حلول لتلك المسألة وغيرها من المسائل الهامة وللعثور على سبيل إلى تفاهم مشترك. وبالتالي، يجب أن تبقى هذه المهمة على رأس أولويات جدول أعمالنا.

وما يتعين عمله في مجال التنمية والقضاء على الفقر والأوبئة والجاعة والأمية ما زال كثيرا. وسيكون هذا العمل أفضل سبيل لتأكيد الاستقرار العالمي ولإزالة المراتع التي ينمو فيها التطرف بكل أنواعه. وتؤيد روسيا جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف تزيد من إسهامها في حل تلك المسائل العاجلة. إن نجاح جهودنا المكثفة لدعم التنمية سيعتمد إلى حد كبير على كفاءة لجنة بناء السلام التي سيتم إنشاؤها. وستحقق اللجنة النتائج المنشودة إذا كانت أكثر من مجرد نادٍ آخر للحوار، وإذا

ألمت مؤسسي المنظمة قبل ٦٠ عاما، وهي بناء عالم سلام وازدهار تعيش فيه كل الشعوب بؤام ودوغا عوز أو خوف.

ولكن، عندما يموت كل يوم ٣٠ ٠٠٠ طفل من الجوع أو أمراض يمكن الوقاية منها، فإن العالم اليوم ينأى بالتأكد عن تلك المثل. ويتفق الجميع على أننا نملك الوسائل لانتشال العالم من غائلة الفقر والتخلف. وكل ما نحتاج إليه هو الاستخدام الجيد لتلك الوسائل. وبالتالي فإن التوصيات الملموسة العملية المنحى التي اعتمدها زعماءنا بشأن الشراكة والتمويل والتجارة وتخفيف عبء الدين، وغير ذلك من جوانب التنمية، تبعث على الارتياح. ويجب أن ننفذها على نحو كامل وعاجل لكي نتخلص غالبية فقراء العالم من الجوع والفقر بحلول عام ٢٠١٥، ولكي يتوقف تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وليصبح التعليم الابتدائي شاملا لجميع الأطفال، ولكي تتحذر المساواة بين الجنسين في كل المجتمعات، ولينحقق التفعيل الكامل للشراكة العالمية لتحقيق تلك الأهداف وغيرها من أهداف التنمية.

ونرحب بشكل خاص بالجدول الزمني الذي عرضته بلدان متقدمة عديدة لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وتلتزم جمهورية كوريا بتقديم حصتها في هذا المجال. وعلى الرغم من التحديات الخارجية والاقتصادية التي واجهها بلدي منذ العام ١٩٩٧، فقد واصلنا زيادة مساعداتنا الإنمائية عاما بعد عام، بحيث ضاعفنا حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤. ونحن عازمون على مضاعفة هذه المساعدة من جديد بحلول عام ٢٠٠٩.

إن بلدي يبحث أيضا عن سبل أخرى لبناء الشراكة مع البلدان النامية. ومن خلال استخدام مواردنا وخبراتنا في

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بان كي - مون، وزير الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا.

السيد بان (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي، بالتقدم بتهانئنا الصادقة لكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. إن معرفتي بخبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية تمنحني كل الثقة بأننا تحت قيادتكم سنحقق نتائج عظيمة خلال هذه الدورة الهامة التي نحتفل فيها بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتحية سلفكم معالي السيد جان بينغ، فبفضل جهوده التي لا تكل تمكن الأعضاء من التحضير الناجح للاجتماع العام الرفيع المستوى المنعقد في الأسبوع الماضي. وأوجه أسمى تحياتي كذلك إلى الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، على تفانيه غير المشروط لهيئتنا العالمية.

إن زعماء العالم اجتمعوا هنا في الأسبوع الماضي في أكبر اجتماع قمة للدول في التاريخ، وأظهروا إرادتهم السياسية الجماعية للتغلب على تحديات العصر ولبناء مستقبل سلام وازدهار للجنس البشري بأسره. وقد أكدوا من جديد التزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أكدوا الدور الأساسي للأمم المتحدة في عصرنا، وقدموا توجيهات حول الخطوات اللازمة لإصلاح المنظمة. إن الوثيقة الختامية (القرار ٦٠/١) التي اعتمدت بروح مثلى من التعاون والتوافق، قد لا تكون كل شيء بالنسبة لكل فرد، ولكنها المبادئ التوجيهية للعمل التي قدمها لنا زعماءنا. ومهمتنا الآن أن ننفذها.

ستتطلب أعمالنا التصرف بحزم من جانب الجميع. ولن نضمن النجاح إلا إذا حاولنا جميعا أن ننظر إلى ما وراء الأفق القريب. ويجب أن نلزم أنفسنا بتحقيق المثل العليا التي

وجماعيا وأشد تصميما. إن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة عبر الوطنية تهديدات خطيرة لا يمكن التصدي لها بأقصى درجة من الفعالية إلا عندما تتضافر البلدان في العمل تحت راية الأمم المتحدة.

وأعمال الإرهاب الوحشية واللاإنسانية، التي تستهدف أرواح الأبرياء، كما شهدنا في العراق والمملكة المتحدة وفي أماكن أخرى، هي جرائم بغضه لا يمكن أن يكون لها ما يبررها. وجمهورية كوريا هي الآن طرف في كل الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ السارية لمكافحة الإرهاب. وفي الأسبوع الماضي وقّعت عن حكومتي، الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي عقب فتح باب التوقيع عليها مباشرة. وإننا نلتزم التزاما وطيدا بمنع الإرهاب الدولي بجميع أشكاله والقضاء عليه. وسنواصل مشاركتنا النشطة في الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي بأسرع ما يمكن.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل مصدر ملّح آخر للقلق إزاء الأمن. واحتمال وقوع بعض أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين يُنذر اليوم أكثر من أي وقت مضى بخطر حقيقي. وتلتزم جمهورية كوريا التزاما تاما بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولهذا فنحن منزعجون بأن تكون الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى قد سكتت عن هذه المسألة الحيوية. وأملنا كبير أن تسنح فرصة عما قريب لتصحيح هذا الإغفال. وبانتظار ذلك، ستواصل حكومتي الضغط لتعزيز نظام الامتثال والتحقق النووي. وندعو إلى الاعتماد الإجماعي للبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وإلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي مواجهة مخاطر الإرهاب أو أسلحة الدمار الشامل أو أي مخاطر تقليدية، يجب تأهيل مجلس الأمن

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا نعمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لإقامة واستضافة مركز تدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بنفقة أولية بمبلغ ١٠ ملايين دولار. وسيسهم المركز في تضيق الفجوة الرقمية وتمكين البلدان النامية من الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

وتكرس كوريا نفسها أيضا للحكم الرشيد الذي يشكل مكوّنًا أساسيا في التنمية. وبالتالي، فإننا نعمل مع الأمانة العامة من أجل إقامة مركز الأمم المتحدة للحكم الرشيد في سيئول، كعمل من أعمال المتابعة للمنتدى العالمي السادس المعني بإعادة تكوين الحكومة، الذي استضافته حكومتي في وقت سابق من هذا العام.

والصحة مجال آخر يتطلب العمل الجماعي منّا. ففي عالمنا المعولم المترابط، يمكن للأمراض المعدية أن تنفشي بسرعة مخيفة، بدون أي اعتبار للحدود. ويمكنها أن تتحول إلى أوبئة تهدد تنمية وأمن البلدان والمناطق المتأثرة. ويجب أن يعمل العالم بشكل جماعي في هذا المجال أيضا. وحكومتي، من ناحيتها، تقدم تبرعات إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وندعم أيضا بقوة أنشطة المعهد الدولي للقاحات في سيئول، الذي يجتدّ لصنع أكثر ما تمس إليه الحاجة في أفقر مناطق العالم من لقاحات. وقد ساهمنا في إطلاق الشراكة الدولية الخاصة بوباء الأنفلونزا وأنفلونزا الطيور التي أعلنها الرئيس بوش، رئيس الولايات المتحدة في خطابه هنا في الأسبوع الماضي (انظر A/60/PV.2).

وكما لاحظ قادة العالم، ما فتئت المخاطر التي تهدد اليوم السلم والأمن في أرجاء العالم، تتزايد وتصبح أكثر ترابطا وعالمية في حجمها. وهي تقتضي منا ردا سريعا

٢٦ تموز/يوليه، وتوقفت للاستراحة واستؤنفت في الأسبوع الماضي. وأثناء المناقشات، اتفق جميع المشاركين على هدف ومبادئ إزالة السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية؛ وأجروا مفاوضات رصينة ومتعمقة لإحراز تقدم ملموس في سبيل تحقيق هذا الهدف. ومن جهتنا، بذلت جمهورية كوريا جهداً هاماً لتسريع المحادثات ودفعها باتجاه قرار، بما في ذلك بعرض تزويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مباشرة بمليوني كيلوواط من الطاقة الكهربائية، لمواجهة مشكلة من ألح المشاكل التي تواجهها.

وأثناء اجتماعنا هنا، تجري حالياً الجولة الرابعة لعقد اتفاق خاص بمبادئ حل مسألة كوريا الشمالية النووية. وسيكون هذا الاتفاق، بعد إقراره، خطوة حاسمة في سبيل إزالة السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وسيكون منطلقاً لمناقشات حول خطة عمل في سبيل حل سلمي للقضية النووية في كوريا الشمالية.

إن اتخاذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قراراً استراتيجياً بإزالة جميع الأسلحة النووية ووقف البرامج النووية سيعاين مساعدة اقتصادية ومساعدة في مجال الطاقة وضماناً أمنياً. ويجب على كوريا الشمالية أن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تمتثل لجميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث تستعيد ثقة المجتمع الدولي. وعندئذ، ستفتح أمامها الأبواب المفضية إلى حقها في استخدام سلمي للطاقة النووية. ونحن نحث كوريا الشمالية على سلوك هذا الطريق.

وجمهورية كوريا ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان بصفتها قيماً عالمية ينبغي أن تضمن للجميع. وبناء على خبرتنا الخاصة بالعقود الماضية، نعلم أن التنمية والأمن يكونان على أساس متزعزع بدون الاحترام التام لحقوق الإنسان للجميع. ولذلك نرحب بمبادرات الإصلاح لتعزيز

بما يتيح له العمل بسرعة أكبر وكفاية فريدة في الحالات التي تنشأ عندما تصبح عوامل الخطر حقيقة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يمارس مجلس الأمن، ولكن بفائق الحذر، امتيازته بالإذن باستخدام القوة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نستند أساساً إلى الاتفاق الوارد في الوثيقة الختامية، الخاص بإقرار مبادئ تحكم استخدام القوة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تعزيز وجهة مجلس الأمن وكفاءته مع نظام الأمن الجماعي المتجسد في الأمم المتحدة بأسرها.

لقد كان حفظ السلام، ولا يزال، عنصراً هاماً من عناصر هذا النظام. والواقع أن نجاح بعثات حفظ الأمن في أماكن من قبيل تيمور - ليشتي يعد من أشد إنجازات المنظمة مدعاة للفخر في السنوات الأخيرة. ولكن ظهرت حالات فشل، فضلاً عن حالات سلام هش عصف به استئناف الصراع. وقد زاد سلوك بعض أفراد عمليات حفظ السلام المخزي في بعثات معينة الشعور بالخيبة. ومن الواضح أن ما يلزم هو آلية أفضل تنظيمياً بنيوياً وأشمل لجعل السلام أدوم ولتوحيد الأسس التي سيقوم عليها الإعمار التالي للصراع. وفي هذا السياق، ترحب حكومتي بالقرار المتخذ في الاجتماع العام الرفيع المستوى بإنشاء لجنة لبناء السلام.

ونرجو أن تؤدي دورنا بما يمكن بناء السلم الفعلي من أن يصير جزءاً هاماً من دور الأمم المتحدة الرامي إلى إشاعة السلم والأمن في كل أرجاء العالم. وهذا ينسجم كبير انسجام مع مشاركتنا الماضية والحاضرة في جهود إعادة السلام إلى كثير من أنحاء العالم المواجهة لتحديات، بما يشمل العراق، فنحن نساعد العراقيين على بناء بلد ديمقراطي مزدهر.

وأغتنم هذه الفرصة لأتناول الحالة الراهنة فيما يتصل بالمسألة النووية في كوريا الشمالية. بعد ١٣ شهراً من التوقف، بدأت الجولة الرابعة للمحادثات السداسية في

بأعمق مواساتنا وتعازينا للمتضررين. أما وقد أتى إعصار كاترينا بعد أقل من سنة من حدوث موجات تسونامي العاتية التي ضربت بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا، فقد عبأ ذلك الإعصار المجتمع الدولي من جديد لإيصال الإغاثة الطارئة إلى الضحايا. كما أنه أبرز الضرورة الملحة لإنشاء آليات فعالة للتصدي للكوارث الطبيعية في كل مكان في العالم، بما في ذلك أهمية وجود نظم للإنذار المبكر. وبعد أن استوعبنا تلك الدروس، ستكون الكوارث الطبيعية قضية أساسية للمناقشة في اجتماع قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي ستستضيفه بلادي في بوسان في تشرين الثاني/نوفمبر. وإلى حين ذلك، نؤكد مجدداً على تأييدنا لإصلاح وكالات الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية، لتحسين كفاءتها وفعاليتها في مساعدة البلدان على التعافي من الكوارث، وإعادة بناء قدراتها على تحقيق التنمية المستدامة.

إننا نحتفل بالعيد الستيني للأمم المتحدة بمشاعر مختلطة. فمن ناحية هناك كثير من الأمل. وهو أمل المجتمع الدولي بأسره في أن تغلب الأمم المتحدة على التحديات الجديدة في القرن الواحد والعشرين، وأن تتولى دوراً أكثر أهمية في تقوية السلام والأمن وتعزيز الرخاء ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان في العالم. ومن ناحية أخرى، هناك خيبة أمل واسعة النطاق، فقد أصبح واضحاً إلى حد مؤلم أن الأمم المتحدة بوضعها الحالي لا تصلح لتلبية مطالب هذه الأوقات المعقدة. وبين الأمل وخبية الأمل يكمن الكثير من عدم اليقين. ولكنني على يقين من شيء واحد، هو أننا جميعاً، المجتمعين هنا، متحدون في الاقتناع بأن الأمل يجب أن ينتصر على خيبة الأمل؛ وأننا يجب أن نرقى إلى مستوى المناسبة، ونجعل الأمم المتحدة صالحة للقرن الواحد والعشرين.

حقاً، لا بد من تعزيز هيئتنا العالمية بإصلاحات بعيدة الأثر، تتواءم مع التحديات الدينامية لعالم مائع تنعدم فيه الحدود. وتلك الإصلاحات ينبغي أن تكون شاملة - أي

منظومة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، ونؤيد كل التأييد لإنشاء مجلس لحقوق الإنسان. لقد كنا نفضل أن نرى لغة أقوى وتفصيل أدق عن تكوين هذا المجلس وولايته ووظائفه، محددة في الوثيقة الختامية للقمة. وإذا عمل بتعاون وثيق مع وفود أخرى، نرجو أن نشرع بسرعة في مفاوضات نشطة، بما يمكن من تأسيس المجلس ومباشرته عمله بأسرع وقت ممكن.

وتلتزم جمهورية كوريا أيضاً بالديمقراطية، في الداخل والخارج. ونحن نشترك مشاركة فاعلة في أسرة الديمقراطيات وقد أيدنا المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمعادة. وقد تعهدنا بالإسهام في صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وسنواصل تأييدنا الداعم لرسالة الأمم المتحدة الدائبة، القائمة على احتضان الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزهما في كل أنحاء العالم.

إن احترام حقوق الإنسان وحكم القانون أمر ضروري لحفظ السلام والتعاون بين الأمم. وإن عمليات القتل الجماعي والإبادة العرقية وغيرهما من انتهاكات حقوق الإنسان، خطر يهدد السلم والاستقرار، ويجب ألا يمر بلا عقاب. إن مبدأ "مسؤولية الحماية"، على نحو ما نوقش في الاجتماع العام الرفيع المستوى، يسلط الضوء على مسؤولية المجتمع الدولي عن تقديم المساعدة للدول في الاضطلاع بواجبها المقدس في حماية مواطنيها. ونحن نؤيد استمرار مداولات الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق على مسؤولية الحماية. ولا شك في أن هذا سيشكل العمود الفقري لآلية الوقاية من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

في مطلع هذا الشهر، دمر الإعصار كاترينا نيواورليانز والمناطق المحيطة بها في الولايات المتحدة، وتسبب في إصابات جسيمة وآلام هائلة ومعاناة للضحايا وأسرههم. وباسم حكومة وشعب جمهورية كوريا، أود أن أتوجه

وتأكيداً للأهمية الحيوية لهذه القضية، أيد الاجتماع العام الرفيع المستوى بالكامل مبادرات إصلاح الإدارة التي أقدم عليها الأمين العام. وبالدعم النشط والتشجيع من جانب الدول الأعضاء، ستؤدي تلك المبادرات أكلها في القريب العاجل، وتعزيز المساءلة والمراقبة، وترفع مستوى أداء الموظفين ومعاييرهم الأخلاقية، وتزيد من سلطة ومسؤولية الأمين العام بوصفه الموظف الإداري الأكبر في المنظمة.

إن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة اليوم مروعة. وقد يجد البعض أنها لم يمكن التغلب عليها. ولكننا بلد ولد وتطور إلى جانب الأمم المتحدة على امتداد السنوات الـ ٦٠ الماضية، وكان يتلقى منها - بصفة خاصة - مساعدات نشطة في عقود سابقة. ولدينا كل الثقة في مستقبل المنظمة. والآن، فإن جمهورية كوريا بصفتها ديمقراطية في طور النضج، تعلي شأن حقوق الإنسان، ومانحاً ناشئاً يلتمس القيام بدوره في مساعدة الآخرين، ونصيراً قوياً للسلام والتعددية الفعالة تلتزم التزاماً تاماً بإضفاء مزيد من الحيوية والموثوقية على الأمم المتحدة.

في الاجتماع العام الرفيع المستوى، قدم لنا زعماء العالم كلمات إرشادية لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية وأهمية لتحقيق تطلعات المجتمع العالمي في القرن الواحد والعشرين. ويتعين علينا ألا ندع تلك الكلمات تظل مجرد كلمات. فلنشرع بعزم وتفان في ترجمتها إلى أفعال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيليب دوست - بلازي، وزير خارجية فرنسا.

السيد دوست - بلازي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أما وأني أتكلم لأول مرة من فوق هذه المنصة، فأود أنؤكد مجدداً هنا على الأهمية التي تعلقها فرنسا على النظام المتعدد الأطراف. فمستقبلنا المشترك لا يمكن تصوره بدون تقوية هذا النظام.

تضم جميع عناصر المنظومة - وتتحقق على نحو يعطي كل الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة، إحساساً بالملكية في العملية والنتيجة. وعلى كل أصحاب المصلحة - الدول الأعضاء والأمانة العامة والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، وغير ذلك من العناصر المكونة لمنظومة الأمم المتحدة - إخلاصاً مهم للتوجيه الذي توفره الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، وفي تعاون متدائب بين كل منهم والآخر، أن يغتنموا هذه الفرصة للتجديد والتنشيط. وواجبنا فعلاً هو أن ندخل في ممارسة حقيقية لتعددية الأطراف، بهدف تعزيز هيئتنا العالمية.

ولا بد من السعي وراء إصلاح مجلس الأمن للنهوض بمساءلته وشفافيته وكفاءته. ويعتقد وفد بلادي أن زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في المجلس، مع عدم إضافة مقاعد دائمة، هي أفضل السبل لصوغ توافق آراء عريض القاعدة بشأن هذه القضية الحيوية.

وبالنسبة للأمانة العامة أقول إنها خدمت الإرادة الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة طويلاً، وخدمت مصالحها. وإسهامات أولئك الذين عملوا في منظومة الأمم المتحدة بتفان وروح احترافية، لجديرة بعاطر الشناء. ومع ذلك، فقد أضيرت مصداقية ونزاهة المنظومة بعد تكشف الأمور مؤخراً عن سوء إدارة وفساد. إن الإدارة السيئة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، كما قال السيد فولكر عندما قدم تقريره الرابع إلى مجلس الأمن، لا ينبغي النظر إليها على أنها حالة منفردة، وإنما بوصفها عرضاً من أعراض مشاكل متأصلة في نظام منظمة صُممت لأزمة كانت أقل تعقداً. والإصلاح، كما أضاف، أصبح مسألة عاجلة. وبدون إصلاحات جسورة لاستعادة ثقة ودعم المجتمع العالمي، ورفع كفاءة الموظفين وتحسين معنوياتهم، لن تتمكن المنظومة من الارتقاء إلى مستوى التوقعات المتعاظمة في القرن الواحد والعشرين.

ترحب فرنسا بشكل خاص بحقيقة أنه تتوفر الآن للمجتمع الدولي الشرعية اللازمة ليتمكن من أن يضطلع بفعالية بمسؤولياته في حماية السكان المهددين بالتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وترحب فرنسا أيضا بالتقدم الذي أحرزه نظام العدالة الجنائية الدولية وبشكل خاص، من خلال إجراءات مجلس الأمن. ومن يعتقدون أن بإمكانهم ارتكاب جرائمهم دون أي رد فعل من المجتمع الدولي فهم مخطئون وسيتحملون مسؤولية جرائمهم.

بعد مرور خمسين عاما على تأسيس الأمم المتحدة يحتل الإرهاب المركز الأول في قائمة انتهاكات حقوق الإنسان. لا شيء - لا قضية، ولا دين، ولا نظام أخلاقي - يمكن أن يبرر الاعتداء على حياة مدنيين أبرياء. يجب أن نعرف الأعمال الإرهابية بشكل نهائي لنتمكن من مكافحة تلك الأعمال البربرية التي تؤدي إلى تهقير البشرية.

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا رئيسيا آخر لكوننا. لمواجهة ذلك التهديد علينا أن نبقي متحدين وأن نتحلى بالعزيمة.

إن فرنسا وبالشراكة مع شركائها البريطانيين والألمان، اقترحت على إيران نهجا بناء يمهّد الطريق لعلاقة جديدة بين ذلك البلد العظيم والمجتمع الدولي. تلك العلاقة مهددة حاليا بالمخاوف من برنامج إيران النووي. إننا نطالب إيران بالقيام ببناء الثقة عن طريق توفير الضمانات الموضوعية المتعلقة بالطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها. إن تصريحات إيران من على هذا المنبر تضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته حيث أن إحالة الأمر إلى مجلس الأمن مدرج على جدول الأعمال من أجل تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن أمانة نظام عدم الانتشار بحد ذاتها معرضة للخطر.

لكن يجدر بنا أيضا العمل على الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تغذي الكثير من الصراعات الفتاكة في العالم.

إن الإعلان الذي اعتمد قبل أمس يمثل علامة بارزة في ذلك الاتجاه، حتى وإن لم يف بكل توقعاتنا. والواقع أن النص يحوي بعضا من نواحي التقدم الملموس. ويحضرني هنا بصفة خاصة الطرق المبتكرة لتمويل التنمية. ويحضرني أيضا القرار بإنشاء لجنة لبناء السلام تابعة لمجلس الأمن. وأخيرا يحضرني إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، والمصادقة على مبدأ المسؤولية عن الحماية. والأمر يرجع إلينا الآن في وضع تلك المفاهيم الجديدة موضع التطبيق العملي.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد هنا بالعمل الذي تم إنجازه تحت قيادة السيد جان بينغ.

ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نهون من شأن المهمة التي ما زال يتعين إنجازها، سواء في مجال مناهضة الإرهاب أو عدم الانتشار أو إصلاح مجلس الأمن، أو المساعدة الإنمائية.

لقد أسست الأمم المتحدة على سيادة القانون وتعزيز المعايير العالمية؛ بما يعكس قيمنا المشتركة والافتناع بأنه لا يمكن تحقيق الأمن والتنمية بدون الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان. وهذه ليست مسألة أخلاقية ولكنها مسألة تتعلق باحترام هوية كل فرد. وهي مسألة لا تتعلق بإصدار أحكام، بل هي تتعلق بتمكين كل الناس من العيش بكرامة وفي جو من الحرية أفسح.

فلننبذ إكراه الأطفال على الاشتراك في الصراعات المسلحة، والاستخدام المنهجي للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات كسلاح من أسلحة الحرب، واللجوء إلى التهديدات والاحتجاز التعسفي، وتعذيب الخصوم والصحفيين وزعماء العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولنختتم مفاوضاتنا بشأن اتفاقية لمناهضة عمليات الاختفاء القسري.

وتحقيقا لتلك الغاية، فلنعمل على تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان في أسرع وقت ممكن.

صادق من جانب جميع الأطراف وبدون إظهارها الحس بالمسؤولية. في أبيعان كما في بواكي يجب على الجميع احترام التعهدات التي قطعوها على أنفسهم ليتسنى إجراء انتخابات حرة وشفافة في جميع أنحاء البلد. ولا مندوحة من ذلك. وهكذا يتحتم علينا أن نؤيد بحزم العملية الانتخابية التي بدأت، كذلك برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. يجب على جميع الأطراف في كوت ديفوار أن تدرك أنه لن يمكنها عرقلة جهود السلام والإفلات من العقاب إذا ما وقفت موقفا معرقلا، أو أدلت ببيانات تحرض على البغضاء، أو تحدث قواعد الديمقراطية عند ذلك. فإن مجلس الأمن سيتحمل مسؤولياته.

يُظهر الوضع في لبنان ما يمكن تحقيقه من خلال التعبئة الدولية الوطيدة المدعومة بالإرادة الشجاعة للشعوب. لقد خرجت معظم القوات السورية الآن من لبنان. وتم إجراء الانتخابات كما أنه تم تشكيل حكومة مثلة للشعب. يجب أن تستمر هذه المنظمة في دعم جهود حكومة لبنان لاستعادة سيادتها الكاملة وبسط سلطتها على كامل أراضيها. وفي نفس الوقت، علينا أن نستمر في دعم عمل لجنة التحقيق في عملية اغتيال رفيق الحريري. نحن مصممون على أن تأخذ العدالة مجراها.

كذلك بالنسبة للشرق الأوسط، ظهر بصيص أمل يمكن أن يصل إلى جميع دول المنطقة بعد انسحاب إسرائيل من غزة. إن فرنسا، مع شركائها الأوروبيين، تقف إلى جانب الفلسطينيين لإعادة بناء وتنمية تلك المنطقة حتى يتمكن سكانها من أن يتحركوا بحرية ويتمكنوا من الحصول على عمل، وبكل بساطة أن تكون لديهم ظروف معيشية لائقة.

ولكن لا يجب أن نكتفي بذلك. من المهم أن نعيد فتح آفاق سياسية لإعادة إطلاق تنفيذ خارطة الطريق من

إن مجلس الأمن لكي يخدم قضية السلام ويضمن أمن الشعوب وسع من نشاطه لتشمل التصدي للتجار غير المشروع بالأسلحة الذي يمول الصراعات ويعزز الإفلات من العقاب ويحمي المتاجرين، وذلك بفرض الجزاءات والحصارات. إن الأمم المتحدة نشطة جدا في الميدان فهي تتواجد في قلب الصراعات. هناك أكثر من ٧٠ ٠٠٠ من أفراد الجيش والشرطة أصحاب الخوذ الزرق يخدمون الآن في ١٨ عملية لحفظ السلام، وآلاف آخرون منهم يعملون تحت ولاية مجلس الأمن.

إننا نلمس النتائج، على سبيل المثال، في تيمور ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وليبيريا، وسيراليون. لكن كونها من البلدان الخارجة من أزمات، من الضروري أن تحظى بعنايتنا ودعمنا الكاملين والمستمرين. وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في المرحلة الانتقالية من خلال اللجنة المعنية ببناء السلام.

هناك أوضاع أخرى تتطلب الكثير من اليقظة ودرجة عالية من التعبئة. هكذا، في هايتي، فإن وجود وحدات قوية من الجيش والشرطة التابعة للأمم المتحدة يجب أن يؤدي إلى تعزيز العملية السياسية عن طريق إشراك جميع القوى السياسية دون استثناء. كما يجب الإسراع في التحضير للانتخابات. إن شعب هايتي شأنه شأن الشعوب الأخرى التي عانت مطولا من حقه أن يتمتع بالاحترام والحرية.

إن وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتعيين ممثل سام للأمين العام للانتخابات ينبغي لهما أن يساعد في تعزيز تنفيذ العملية التي وضعت في ماركوسي وبريتوريا.

لكن في كوت ديفوار، كما في هايتي، فإن الجهد الحازم للمجتمع الدولي المتحد لن يحقق نتائج بدون تعاون

إن الوثيقة الختامية التي اعتمدها (القرار ١/٦٠) تحدد بوضوح الأولويات التي ينبغي العمل عليها. وأولها، وأقول ذلك بأسى، أن الأمن الغذائي، وكما أكد عليه الإعلان المتعلق بالعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر الذي اعتمد في العام ٢٠٠٤ بمبادرة من الرئيس لولا والرئيس شيراك، فإن الجوع ما برح أشرس أسلحة الدمار الشامل. إذ أن الجوع ما زال يقتل مئات الملايين من الرجال والنساء والأطفال في هذا العالم. نرى ذلك يحدث الآن في الساحل الأفريقي والجنوب الأفريقي. ذلك البلاء الذي يعود إلى عصر آخر من الممكن ومن الواجب مكافحته.

بالطبع يجب توفير مساعدات إنسانية عاجلة للبؤساء. وهذا يتطلب تعزيز تنسيق تدخلات الأمم المتحدة، وبشكل خاص، إنشاء قوة إنسانية عالمية، كما اقترحت فرنسا في عدة مناسبات.

ولكن علاوة على ذلك، من المهم أن نزود جميع المناطق المعرضة للخطر بالمواد التقنية اللازمة للوقاية والإنذار المبكر. وبصفة خاصة، من الضروري توفير الظروف المواتية من أجل تنمية مستدامة لصالح الجميع. هذه هي الغاية من الأهداف الإنمائية للألفية والتي يتطلب بلوغها تمويل كبير وطويل الأجل. إن مساعدات التنمية الرسمية ستستمر في كونها أساسية لوقت طويل، وتُذكر وثيقة القمة الختامية المجتمع الدولي بالتزاماته بهذا الشأن وستقوم فرنسا والاتحاد الأوروبي باحترام تلك الالتزامات.

ومن الملح أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو الأخرى على عاتقها نفس الالتزامات. إلا أننا على علم تام بأن هذا لن يكون كافياً. ويجب إيجاد موارد إضافية على المدى البعيد عبر آليات تمويل مبتكرة.

تؤيد فرنسا استحداث آليات لمساهمات التضامن الدولية. وقد أعرب أكثر من ٦٦ بلداً عن دعمهم لهذا

ناحية، وتشجيع الفلسطينيين لمضاعفة جهودهم في مجال الأمن، ومن الناحية الأخرى تشجيع الإسرائيليين على اتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف النشاط الاستيطاني واحترام القانون الدولي في كفاحهم من أجل الأمن. ولا يمكن أن يسود السلام إلا بقيام دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

أخيراً، بالنسبة للعراق، ما زالت فرنسا ملتزمة وبمساعدة الأمم المتحدة بشكل خاص بتمكين شعب العراق، من إنشاء مؤسسات ديمقراطية تحدد هوية جميع أفراد الشعب العراقي من خلالها. من الواضح أن سياسة قائمة على الأمن حصراً تؤدي إلى تراجع المجتمع، وهكذا تهدد تماسك المجتمع العراقي ووحدة البلد. وفي العراق أيضاً، لا يجب أن تستبعد العملية السياسية أي ممثلين أو قوة سلمية، ويجب على العملية السلمية أن تفتح آفاقاً من أجل استعادة الشعب العراقي لكامل سيادته.

في خضم كل تلك الأزمات، فرض مجلس الأمن بشكل تدريجي سلطة الأمم المتحدة لخدمة السلم والأمن الدوليين. إن إجراءاته مشروعة وسلطته سوف تعزز لاحقاً عندما نصل إلى اتفاق بشأن توسيع المجلس والذي سيعكس ظهور قوى جديدة وسيعطي مكانة متكافئة لجميع القارات.

وفي نفس الوقت، من الضروري إجراء إصلاحات إدارية شاملة تلمس حاجة المنظمة إليها. اقترح الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) عناصر لخطة عمل وبدأ الإصلاحات الأولى. إنني أحيي عزمته وأؤكد من جديد تصميم فرنسا على دعمه في هذا الاتجاه.

إننا ندرك جميعاً أنه لا يمكن الفصل بين الأمن والتنمية. فبعد انقضاء خمس سنوات على قمة الألفية قام رؤساء الدول والحكومات من فورهم بإصدار تقييم يبعث على القلق بخصوص تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

لها مثل سببها هو نفسه. إن الدليل العلمي على حقيقة تغير المناخ وتسبب الإنسان فيه لا جدال فيهما. ويجب أن تتوافق سائر المبادرات مع بروتوكول كيوتو؛ ويجب حصر سائر الإمكانات من أجل مستقبل النظام المناخي المتعدد الأطراف بعد عام ٢٠١٢. وتأمل فرنسا أن ترى التزامات أكثر قوة، ولا سيما فيما يتعلق بتحويل التكنولوجيا إلى البلدان الجديدة على الساحة. وحتى تستجيب فرنسا وأوروبا للتهديد وتعباً معاً الطاقات والموارد على قدر أكبر من الفعالية، اقترحنا إنشاء وكالة خاصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بغية تنسيق العمل الدولي. وهذه الفكرة واردة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة؛ ويتعين الآن أن تترجم إلى واقع.

تحتفل الأمم المتحدة هذه السنة بذكرها الستين. وقد تغير العالم كثيراً منذ عام ١٩٤٥. فقد أصبح ملايين الرجال والنساء يتمتعون بالحرية وخرجوا من التخلف. كما كان التقدم التكنولوجي مذهلاً غير حياة المجتمع والعلاقات بين الدول تغييراً جذرياً. لقد تغيرت التحديات والتهديدات؛ وأصبحت اليوم ذات صبغة عالمية وتعرض الإنسانية نفسها للخطر.

إلا أن علينا أن نبقي متفائلين. فلم يفت الأوان بعد لكوننا نفهم القضايا المطروحة ونقوم بالتعبئة الجماعية. إن الأمم المتحدة تعيد اكتشاف الطريقة التي خطط لها الآباء المؤسسون، وهي المساعدة على التسوية السلمية للتراعات وبناء التعاون الدولي للتنمية والنهوض بحقوق الإنسان.

إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى؛ فهي إطار العمل الشامل الوحيد الذي هو شرعي ومعترف به من سائر الدول. فلنمنحها كامل دعمنا. وإن فرنسا، بدورها، لتأخذ على عاتقها هذا الالتزام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد كانتاثي سوفامنخون، وزير الشؤون الخارجية لتايلند.

المشروع النموذجي المتمثل في فرض ضريبة على تذاكر النقل الجوي، وإننا نرحب بذلك. وستستضيف فرنسا في شهر شباط/فبراير مؤتمراً وزارياً بشأن هذه المبادرة حتى يمكن أن تنفذ بدقة وبسرعة.

إن إعلان الألفية، بتكريسه ثلاثة من الأهداف الثمانية للصحة، وضع الصحة العامة في صميم التنمية المستدامة مرة أخرى. وبالنظر لنطاق وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، فإنه أصبح مصدراً لانشغالنا جميعاً. ولن نتمكن من معالجته إلا بالعمل سوياً، عن طريق نهج يدمج الوقاية والعلاج والرعاية ومدى الضعف الطبي والاجتماعي للأشخاص المصابين. إن فرنسا تود أن تتابع هذا النهج المتكامل مع شركائها الأوروبيين ومع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لتيسير الحصول الشامل على العلاج بحلول عام ٢٠١٠ مع الترويج، إن اقتضى الحال لمرونة أكبر في تطبيق حقوق الملكية الفكرية، كما جاء في اتفاقيات الدوحة التجارية الدولية.

تتطلب مكافحة الإيدز منا جميعاً تعبئة جهودنا. وقد التزمت فرنسا، من جهتها، بأن تضاعف مساهمتها في الصندوق العالمي، إذ رفعت المبلغ إلى ٣٠٠ مليون يورو بحلول عام ٢٠٠٧. وفي نفس الوقت، يجب أن يأخذ التعاون الدولي في الحسبان التحديات الخاصة التي تواجهها فئات معينة من الأشخاص: ضحايا الفقر المدقع والبنات المحرومات من الحق في الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والأشخاص المعاقون المهمشون من طرف المجتمع.

من المحيط الهندي إلى خليج المكسيك ومن اليابان إلى أنتاركتيكا، يواجه الإنسان اليوم بروز تهديدات بيئية لم يسبق

قبل ستين سنة، أدت الرغبة في تحقيق الاتحاد مع التنوع والمسؤولية المشتركة إلى إنشاء الأمم المتحدة. والآن، تعيش الأمم المتحدة في سنتها الستين عالماً مختلفاً جداً عن عالم عام ١٩٤٥. واليوم، بالنسبة للمجتمع الدولي، يمكن أن تكون التحديات التي تواجه الأمن الإنساني والتقدم الاقتصادي على نفس القدر من الخطورة مثل التحديات التقليدية التي تتخذ شكل صراعات عسكرية. يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على التصرف بفعالية لخدمة شعوب العالم.

إن الوثيقة الختامية التي اعتمدها اجتماع الجمعية العامة العام الرفيع المستوى (القرار ١/٦٠) تعبر عن الالتزام المشترك لزعماء العالم بتحقيق التنمية والسلام والأمن، فضلاً عن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. إنها تمهد الساحة للتمتع بالسلام والرخاء في كل أرجاء العالم.

وإنني أؤمن بأنه، مثلما كان من الصعب الوصول إلى توافق آراء بشأن الوثيقة الختامية، سيكون من الأصعب ترجمة توافق الآراء ذلك إلى عمل ملموس. والطريق أمامنا لن يكون سهلاً. ولا بد أن نستمر في التركيز على التطلعات المشتركة في الوقت الذي نواجه الصعاب التي تنتظرنا.

وتاييلند تنوي العمل مع الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء كافة لضمان أن تؤدي رؤية زعمائنا وتطلعات شعوبنا إلى نتائج ملموسة. وسوف نشارك بفعالية في معالجة مسائل مثل تنشيط الجمعية العامة، وتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح مجلس الأمن، وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان.

وإننا ندرك جدوى فكرة المسؤولية الجماعية لحماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد البشرية. وبغية تحقيق السلام والرفاه الدائمين، تؤيد تاييلند تماماً إنشاء لجنة لبناء السلام

السيد سوفامنخون (تاييلند) (تكلم بالانكليزية):
باسم وفد تاييلند، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الستين. إن مهمة الجمعية العامة هذه السنة حاسمة تماماً كالمهمة التي أتمها خلفكم السيد جان بينغ. لقد قدر وفد بلادي حقاً القيادة القوية للسيد بينغ خلال إحدى أكثر الفترات تحدياً بالنسبة للأمم المتحدة. كما أوجه تقدير بلادي للأمين العام على جهوده التي لا تعرف الكلل وعلى دوره الإيجابي.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تعازي القلبية للشعب الأمريكي على الدمار الذي سببه إعصار كاترينا. وحيث أننا عانينا، نحن أنفسنا، من التسونامي بآسيا في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن قلوبنا منشغلة بحق على الشعب الأمريكي. وغداة التسونامي، كنا متأثرين تأثراً عميقاً بتدفق الدعم علينا من جميع أنحاء العالم. لقد كان أصدقائنا عازمين على فعل كل ما بوسعهم لمساعدتنا على الخروج من أكثر أيامنا قتامة. والشعب التاييلندي يتحلى بنفس الروح. وقد قدمنا المعونة لجيراننا الذين عانوا من نفس الكارثة. وإننا نرى أن العالم أجمع يظهر نفس روح المسؤولية المشتركة تجاه الولايات المتحدة غداة إعصار كاترينا. وإننا بحاجة إلى المضي قدماً متحليين بنفس تلك الروح، وببنفس الإحساس بالمسؤولية المشتركة، بينما نتصدى للتحديات التي يفرضها عالم العولمة الحديث.

لا شك في أنه يتعين القيام بالكثير. فما زال الكثير من البلدان يلحق بها الضرر من جراء الفقر المدقع والجوع والأمراض المعدية المميتة وتدهور البيئة. إنها بمثابة قتلة صامتين لا يمكن ولا يجوز لنا أن نتجاهلهم. وكل يوم يموت ٥٠.٠٠٠ شخص من جراء الفقر والجوع؛ ولن يبقى ٣٠.٠٠٠ طفل على قيد الحياة حتى يحتفلوا بعيد ميلادهم الخامس. غير أن الأموال التي تصرف على الأسلحة مازالت تتعدى تلك التي تنفق على المحافظة على حياة البشر. وهذا أمر مرفوض.

خرج من وحدة العناية المركزة لتوه لا يستطيع أن يشارك في سباق وفقاً لنفس القواعد التي تنطبق على رياضي سليم البدن. وهذا صحيح تماماً.

وتايلند ترحب بإعادة التأكيد على توافق آراء مونتيري والاقتراحات الأخرى بشأن إيجاد وسائل مبتكرة لتمويل التنمية. وينبغي أن توجه المساعدات المالية المقدمة للبلدان النامية بغرض تمكين البلدان المتلقية. ويجب أن نتجنب بث المزيد من شراك التبعية. وعلينا أن نعمل معاً على أساس الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

والشراكة حيوية أيضاً في مجال الطاقة. والارتفاع السريع في الأسعار العالمية للنفط يضر بالتنمية أشد الضرر، ويمكن أن يؤدي إلى تآكل الكثير من المكاسب التي حصلت عليها البلدان النامية بعد جهد جهيد. وكلما ارتفعت أسعار النفط، طال الوقت الذي يحتاجه العديد من البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للأمم المتحدة المساعدة في حشد التعاون العالمي لكفالة تحقيق الأمن في مجال الطاقة إلى جانب تطوير مصادر بديلة للطاقة النظيفة.

وعلى الأمم المتحدة أيضاً أن تبذل مزيداً من الجهد لتعزيز التآزر بين الدول الأعضاء من خلال تيسير بناء الشراكات، كالشراكة بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بينها. ونود أن نرى شراكة استراتيجية جديدة ومعززة من أجل التنمية بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وفي منطقة جنوب شرق آسيا، كانت هذه هي الروح التي أدت إلى تحول المنطقة. وتايلند، من جانبها، تسعى إلى إقامة شراكات من أجل التنمية على الصعيد العالمي. ومن خلال التعاون الإقليمي في إطار مبادرات التنمية، مثل استراتيجية التعاون الاقتصادي المشتركة بين مناطق آيساواي وتشاو وفرايا وميكونغ؛ ومبادرة خليج

لتكون آلية لضمان تحقيق الإنعاش والتنمية على نحو مستدام بعد الصراع. كما نود إدخال إصلاحات إدارية موسعة تجعل الأمانة العامة أكثر كفاءة وفعالية، وكذلك يمكن مساءلتها بصورة أكبر.

وعلينا أن نضاعف جهودنا لكسر الحلقة المفرغة للفقر والمرض والصراع. وتحدي العصر هو أن نجعل السلام والرفاه والكرامة والحرية مشاعاً للجميع. وك رئيس لشبكة الأمن الإنساني، يسرنا اتباع نهج إنساني المنحى فيما يتصل بالمسائل الأمنية كجزء لا يتجزأ من توافق الآراء الأممي الجماعي الجديد.

والقضاء على الفقر يجب ألا يكون مجرد حلم. فعلينا أن نحققه. وعلى الأمم المتحدة أن تعبئ كل وكالاتها المعنية وأن تحشد الموارد اللازمة لمساعدة البلدان النامية على التقدم بشكل مستدام. ويجب أن يكون في مقدور البلدان المتقدمة النمو أن تحدد أوجه قوتها الداخلية ومزاياها النسبية. وينبغي إتاحة بناء القدرات والمساعدة الفنية للجميع. وباتخاذ السياسات والاستراتيجيات السليمة إلى جانب توفر البنية الأساسية الملائمة، يمكن للبلدان النامية أن ترتقي سلم التنمية في عالمنا الحديث من خلال الاستفادة الكاملة من العولمة.

وفي هذا الإطار، اعتمدنا في تايلند سياسة تنموية مركزة على البشر جنباً إلى جنب مع الديمقراطية والحكم الرشيد. وعلى الصعيد الدولي، نواصل سياسة تحرير التجارة والاستثمارات. وهذه هي سياستنا ذات المسارين.

ويجب أن تُساند الجهود الوطنية بيئة عالمية داعمة. وهذا يعني جعل التجارة العالمية حرة ومنصفة، بحيث تكون محركاً فعالاً للتنمية المستدامة. وعندما نتكلم عن التجارة الحرة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه قد لا تنهياً الظروف للجميع بنفس الدرجة للتنافس الحر. وقبل يومين، ومن على هذه المنصة، شدد رئيس وزراء تايلند على أن المريض الذي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فارتان أوسكانيان، وزير خارجية أرمينيا.

السيد أوسكانيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أرحب بكم، سيدي، في منصبكم. وإنني أعلم أننا سنتمتع بالعمل معكم، وذلك بالنظر إلى تجربتنا السابقة. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديرنا للرئيس المنتهية ولايته على قيادته خلال الدورة السابقة.

عندما عُقد مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، مرة أخرى في نيويورك وفي حقبة أخرى، وقبل الأحداث المروعة التي أربكت جدول أعمالنا، كان الافتقار إلى تنمية اقتصادية عالمية أهم تحدٍ وشاغل أمني لنا. ولذلك تم وضع الأهداف الإنمائية للألفية. وبفضل الالتزام والاقتناع الراسخ لقراية ٢٠٠ من زعماء عالمنا توصلنا إلى تحديد أهداف بسيطة وواضحة ومباشرة، والتي أعتقد أن العبارة الفصيحة الصادرة عن أمارتيا سين هي أفضل ما يمكن أن تصفها، وهي عبارة "التنمية كحرية". وبعد خمس سنوات، أعتقد أن هذه الأهداف ما زالت ذات صلة وأن أهميتها الملحة لم تقل. وأظن أن التظاهر بأن أي شيء أقل من ذلك سيفلح هو خداع وأمر خطير وجائر.

إذا كنا اليوم نركز على الأمن العالمي، ومن الواضح أننا جميعاً نفهم ونرى أن الطريق إلى الأمن يمر عبر التنمية، ينبغي إذن أن نتذكر إلينور روزفلت، التي كانت قبل ٦٠ عاماً تعمل على صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قالت ما يلي: إن الفقراء ليسوا أحراراً. وفي الحقيقة، لا نستطيع تمكين البشر من العيش في جو من الحرية أفسح إلا بتحقيق هذه الأهداف.

وفي أرمينيا، حيث مواردنا محدودة جداً ولكن إرادة الشعب قوية جداً، مافتتنا نشهد نمواً اقتصادياً جيداً. ففي السنوات الأربع أو الخمس الماضية شهدنا في الواقع نمواً

البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، وحوار التعاون الآسيوي، تضع تايلند اللبنة فوق اللبنة لدعم العمل الإنمائي للأمم المتحدة.

وقد أثبتنا من خلال تدابيرنا أن المساعدات الإنمائية ليست طريقاً أحادي الاتجاه من الشمال إلى الجنوب فحسب. فبلدان الجنوب يمكن أن يساعد بعضها بعضاً بدرجة لا بأس بها لتحقيق الرفاه من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهنا، فإننا في تايلند نتعاون بشكل وثيق مع بلدان نامية أخرى، حيث نتقاسم معها تجاربنا وأفضل الممارسات، خاصة في مجالات اكتسبت فيها تايلند الخبرة، مثل التنمية الزراعية والصحة العامة.

إن التهميش يولد الشعور بالسخط والغضب، ويوفر كلاهما أرضاً خصبة يترعرع فيها التطرف. والتنمية تساعد على الحيلولة دون ذلك. وإضفاء وجه إنساني على العولمة أصبح أمراً حيوياً وملحاً. ويمكننا معاً هئية بيئة مؤاتية تعكس اتجاه موجة التطرف العنيف وتعري وجه الإرهاب. ويجب أيضاً الاعتراف بالهويات الدينية والثقافية واحترامها. فهذه هي الوحدة في التنوع والاختلاف. وهذا هو طريق الاعتدال والتفاهم. كما أن هذا هو الطريق السلمي لمكافحة العنف والتطرف. وهنا، يتعين علينا أن ندين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أيّاً كان مرتكبه وأينما كان ولأي غرض كان.

إن جدول أعمالنا حافل بالبنود. والطريق أمامنا لن يكون سهلاً. وعلينا أن نعمل معاً لكي نبني القوة انطلاقاً من التنوع، بشعور قوي بالمسؤولية المشتركة. لنجعل الأمم المتحدة تخدم البشر بحق، بغض النظر عن هوية ومكان هؤلاء البشر. لنضمن إمكانية تطبيق عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" في حياتنا "في جو من الحرية أفسح"، وكما توخى لها آباؤنا المؤسسون قبل ٦٠ عاماً.

إننا سعداء بالترتيب الذي وصلنا إليه. ولكننا راضون لمجرد أننا نعلم أننا حققنا ذلك رغم كل التحديات، المتمثلة في جغرافيتنا وتاريخنا والمحاولات الجارية في منطقتنا لعزل أرمينيا.

إن أرمينيا بلد صغير وغير ساحلي. فليست لدينا الموارد الطبيعية التي يملكها جيراننا. ولقد أصبح مألوفاً أن يقال إن أعظم مورد طبيعي لدينا هو شعبنا، وهذه حقيقة. ولكن أود أن أقول لو كنا نمتلك موارد نفطية لاستخدمنا عائداً في مضاعفة ميزانيتنا التعليمية، لأننا نفهم أن التعليم تنمية. فالتعليم يمنح شبابنا الأحلام ويوفر الوسيلة لتحقيق هذه الأحلام. ولو كانت لدينا العائدات النفطية لضاعفنا ميزانيتنا للضمان الاجتماعي، لأننا نرى بوضوح أن هناك فجوة بين أحلام شعبنا وفرص تحقيقها. ولو كانت لدينا العائدات النفطية لضاعفنا جهودنا في مجال حماية البيئة، لأن ذلك هو أفضل استثمار يمكن أن يقدمه مجتمع.

ولكن الشيء الذي لن نفعله هو مضاعفة ميزانيتنا العسكرية. ولن نصنع لأنفسنا أعداء خارجيين خياليين لنبرر تراخيها وإخفاقاتها. ولن نتظاهر بأن هناك حلولاً بسيطة ومتعصبة لمشاكل اجتماعية واقتصادية معقدة. بعبارة أخرى، نعتقد أن الخيار العسكري ليس متاحاً كأداة في السياسة المحلية والخارجية.

عندما يتعلق الأمر بصراعات إقليمية، فإن الحوض على الحلول العسكرية ليس غير معقول فحسب بل أيضاً مظهر جلي من مظاهر عدم الفهم الواضح للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. إن مؤسسي هذه المنظمة، الأمم المتحدة، قد دللوا بوضوح على أنهم يدركون الرابطة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ولكن تقرير المصير حق إنساني كان شعب ناغورنو - كاراباخ يتطلع إليه، وحارب من أجله وناله.

اقتصادياً بمعدلات من رقمين، ونحن نفهم أن أكبر تحدٍ لنا اليوم هو ترجمة ذلك النمو الاقتصادي المرتفع إلى تقدم في التنمية البشرية. ونحن نتطلع في أرمينيا كل عام إلى صدور تقرير التنمية البشرية لأننا ننظر إليه باعتباره مثل شهادة درجات لتقييم أدائنا. ومافتتنا نحز تقدماً مطرداً في السنوات الأربع أو الخمس الماضية. فلقد كان ترتيبنا هذا العام الثامن والثلاثين، أي أننا سبقنا كل جيراننا.

ورغم أنه لا ينبغي لنا الاستخفاف بهذا التقدم، لا نريد من ناحية أخرى المبالغة بشأنه. فلا بد أن ننظر إلى هذا المؤشر، وما يبشر به، وأن نرى ما هي المشاكل التي نواجهها ويجب معالجتها، وما هي الثغرات التي يجب سدها.

أولاً، يجب أن نعجل جهودنا لخفض مستوى الفقر في بلدنا. فالحكم على المجتمعات يتم من خلال الطريقة التي تعامل بها أضعف شرائحها. والفقراء في أرمينيا يعيشون في المناطق الريفية، ويجب أن نحرص على امتداد التنمية الاقتصادية من المدن إلى مناطقنا الريفية. والتنمية الاقتصادية بالنسبة إلينا، هي تنمية ريفية شاملة. ونحن نخطط لتحديد المناطق التي يمكن أن تتاح فيها الفرصة لسكان الريف حتى يتمكنوا من التنمية وإطلاق قدراتهم الإنتاجية. وتماثلما في حالة الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تكون هناك شراكة بين الأغنياء والفقراء. وفي حالتنا، نحاول أن نبني هذه الشراكة ليتسنى لنا خفض أعداد الفقراء في بلدنا بسرعة أكبر.

ثانياً، يجب أن نحول الديمقراطية إلى أداة للتنمية. فالديمقراطية لا تعني انتخابات فحسب. الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية ليست مجرد غايات في حد ذاتها. فيتعين عليها أن تهيئ بيئة أفضل للتنمية السياسية والاقتصادية، وستهيئها. ونعتقد أننا بحاجة إلى إقامة مؤسسات شفافة وقوية ومفتوحة لنتمكن من الحد من قوة الفئة المتميزة، وتهيئة أرضية عمل متكافئة لجميع المواطنين.

ثلاثة أجيال - ما زالت سارية المفعول وصالحة وهامة اليوم. وذلك لأن روح سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، والميثاق العالمي الذي تمت صياغته هناك، كانا ثورين. وأكد الميثاق على الالتزام ومساءلة كل جيل للآخر وكل دولة للأخرى وعلى أه يمكن للدول معا ويجب عليها أن تنشئ عالم أكثر أمانا. ونجحت الصيغة التي تم التوصل إليها آنذاك في بلوغ تلك الأهداف.

واليوم، نحن بحاجة إلى تحديد تلك الصيغة، بالتأكيد من جديد، أولا وقبل كل شيء، على مسؤوليتنا ومساءلتنا أمام مواطنينا وحكوماتنا، ومسؤولية المؤسسات الدولية أمام أعضائها ومسؤولية كل دولة أمام الأخرى.

ويلزمنا أن نضفي الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والمؤسسات الدولية. ونحن بحاجة إلى أن نمثل تمثيلا مستحقا وعادلا حول طاولة اتخاذ القرار. والتمثيل المستحق يعني أنه ينبغي أن تحظى البلدان الملتزمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون بالحق في عضوية مجلس حقوق الإنسان؛ والبلدان الجادة حيال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ينبغي أن تشغل مقاعد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والبلدان الملتزمة بصون السلام والأمن العالميين وتأخذ مأخذا جديا كرامة المجتمع العالمي، ينبغي أن تضطلع بدور رائد في المجتمع العالمي.

وتلك الأهداف ليست أهدافا طموحة. ومن الطبيعي أن تختلف مصالحنا الوطنية. ولذلك السبب على الأمم المتحدة أن تتقدم لكي تسد الفجوة، مما يمكننا من العمل بالتوافق مقابل الالتزام والعمل.

وكل ذلك يتلخص في مساءلتنا أمام أطفالنا. ماذا سنقول لأطفالنا إذا لم نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية في العقد المقبل، في حين نعيش في عصر شهد تكوين ثروة هائلة في الاقتصاد العالمي، ولكن حيث ما زال نصف سكان العالم

كان على هذا الشعب أن يتصدى لعدوان شنته حكومة ليست من اختياره، ولكنه حارب من أجل تقرير المصير وناله. وكانت حربا ليست من اختياره والحق الذي حارب من أجله لم يكن تجريديا ولا مفرطا. فالذي يريده هذا الشعب هو ما نريده جميعا، وهو الحق في العيش على أرضه، في دياره، وبكرامة وفي سلامة وأمن.

لقد حقق شعب كاراباخ ذلك، وأثبت للعالم فيما بعد أن باستطاعته توطيد استقلاله الفعلي، وباستطاعته أن يحكم نفسه وأن يقيم مؤسسات ديمقراطية وأن يجري انتخابات.

إن بلدانا كبُلدي تأتي إلى مثل هذه الاجتماعات واللقاءات حاملة آمالا عظيمة، لأننا نريد الإسهام والمشاركة والانخراط في الأخذ والعطاء. ولكن إذا كنتم تعتقدون لأنني وزير خارجية بلد من الواضح أنه صغير، وهو بصراحة بلد متصدع، فلا يحق لي أن أشرح لكم مستقبلنا المشترك، فاسمحوا لي أن أتكلم لوهلة، ليس بصفتي وزير خارجية، بل بصفتي مواطناً في هذا العالم.

إن فرصة إصلاح الأمم المتحدة مجرد بداية لتحقيق وعد التوصل إلى منظمة عالمية تتناسب بشكل أفضل مع حقائق العالم المعاصر. وإذا لم نتمكن من إيجاد أرضية مشتركة، وإذا لم نتمكن من الاتفاق على إصلاح هذه المؤسسة، اليوم أو غدا أو الأسبوع المقبل أو هذا العام، أعتقد أنه سيتعين علينا أن نفعل ذلك ذات يوم. فلا يمكننا ببساطة أن نواصل التظاهر بأننا لا نعرف تاريخنا. ولا يمكننا أن نستمر في التظاهر بأن العالم لم يتغير. ولا يمكننا أن نواصل ادعاء أننا لا ندرك أن هناك وقائع جديدة. ولم يعد الوقت هو عام ١٩٤٥.

ومع ذلك، فإن الأمر الذي يدعو إلى التشجيع هو أن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة - التي كتبت قبل

إحراز إنجازات جديدة في ذلك المنصب المسؤول للغاية. كما أود أن أعرب عن تقديري لسلفكم، السيد جان بينغ، على الكفاءة والإخلاص اللذين قاد بهما عمل الجمعية العامة في الدورة التاسعة والخمسين.

وبالرغم من أنه من المبكر جدا إجراء تقييم لتأثير نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) التي اعتمدت في الاجتماع العام الرفيع المستوى، فإنني أجد بالقول إن الطريق المفضي إلى الاجتماع كان طريقا شائكا، أن لم يكن عصيبا، في بعض الأحيان.

وكانت أذربيجان دائما وما زالت ملتزمة بالمقاصد والمبادئ والقيم المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الهامة الأخرى. ويشكل احترام قواعد القانون الدولي ومبادئه والمراعاة الدؤوبة من جانب الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية مؤشرات على تقيّد الدول بتلك القيم والمبادئ.

وتؤيد أذربيجان تأييدا تاما اتخاذ نهج جماعي نحو الأمن. ونحن ملتزمون باتخاذ إجراء منسق، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، لإزالة التحديات للسلام والأمن، ولتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ولدعم بناء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

ونؤكد من جديد على تصميمنا على مواصلة إجراء الإصلاحات التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين القدرات الوظيفية للأمم المتحدة وعمليات اتخاذ القرار التي تقوم بها، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات والصراعات.

ومنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة، ظلت المنظمة مرتبطة ارتباطا وثيقا في مجتمعنا بآمالنا بتحرير أراضي أذربيجان التي تحتلها أرمينيا. وبالرغم من أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشارك بشكل عميق في عملية التسوية، فإن الرد الفوري لمجلس الأمن على احتلال أراضي أذربيجان واتخاذ أربعة قرارات لمجلس الأمن - ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣

يعيشون في فقر، بعيدين عن الاستفادة من ثمره ذلك النمو؟ وماذا لو ضيعنا نحن، في منطقتنا، فرصة صنع السلام وترك الحرب وعواقبها وإرثها وراءها؟ كيف ستمكن إذن من النظر في أعين أطفالنا؟ وماذا لو رفضنا تلك الفرصة لتتعلم من ماضينا، ولتصالح مع تاريخنا، ولو رفضنا أن نتحمل مسؤوليتنا العامة والمشاركة عن التدخل ومنع نشوب الصراعات، تاركين الحكومات ترتكب مرة بعد الأخرى جرائم التعذيب والتطهير العرقي والإبادة الجماعية ضد سكانها بالذات؟ ماذا سنقول لأطفالنا؟

وعندما أنشئت الأمم المتحدة قبل ٦٠ عاما، منحت المنظمة العالم الأمل والثقة بقادته وبمستقبله وبجياة أطفاله. واليوم، بعد أن شهدنا البؤس والكوارث الهائلة، الناجمة من الأنشطة البشرية والطبيعية على السواء، التي وقعت مؤخرا، فإن هناك حاجة واضحة إلى استعادة ثقة شعوب العالم.

وبالنظر إلى أمواج تسونامي التي عصفت بآسيا العام الماضي وإعصار كاترينا الأخير، وبالنظر إلى العنف الذي يجري ارتكابه في دارفور والمذبحة التي شهدناها في لندن، فإننا نشكك في أنفسنا وجيراننا وافتراساتنا. ويجب أن يكون الرد هو الزخم المتحد، والجهد المشترك، والموارد المشتركة، والعمل المشترك الذي تقوم به الدول وهي متحدة. وما زال في وسع الأمم المتحدة أن تكون ذلك الرد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلمار محرم أوغلو مامادياروف، وزير خارجية أذربيجان.

السيد مامادياروف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة. ولقد عرفتكم شخصا فترة طويلة من الوقت بوصفكم دبلوماسيا ماهرا جدا وعلى درجة عالية من الكفاءة المهنية وأتمنى لكم كل النجاح في

إلى منطقة ناغورني كاراباخ والأراضي المحتلة الأخرى، بغية تهيئة الظروف العادية للمعيشة هناك وبغية توفير الفرص لتحقيق التنمية الاقتصادية لكلا المجتمعين.

ومتى تم التوصل إلى اتفاق سوف يلزمنا، تحقيقا لكل من الضمانات السياسية والقانونية الضرورية لتنفيذه، دعم المجتمع الدولي لنشر قوات حفظ سلام متعددة الجنسيات، وتطهير الألغام، واستعادة الاتصالات، وإصلاح الأراضي، وتوفير ضمانات أمنية للسكان في منطقة ناغورني كاراباخ بأذربيجان. بما في ذلك إنشاء قوات للشرطة المحلية في هذه المنطقة لكل من الطائفتين الأرمنية والأذربيجانية.

وأخيرا، ولكن ليس آخرا، أود أن أبدي رأيا بشأن حل الصراعات. وهو يتعلق بمسألة اتصال الأرمن المقيمين في منطقة ناغورني كاراباخ بأذربيجان مع أرمينيا، واتصال الأذربيجانيين المقيمين في إقليم ناخشيفان بأذربيجان مع بقية القطر. ونقترح أن يستعمل كلا الجانبين في كلا الاتجاهين ما يسمر بممر لاشين، الذي ينبغي أن يطلق عليه طريق السلام، شريطة ضمان الأمن في هذا الطريق في البداية بواسطة قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات.

وتتجاوز أهمية هذا الطريق المزايا العملية لاتصالات النقل المباشر بين أرمينيا وأذربيجان؛ وينبغي اعتبار الطريق، أولا وقبل كل شيء، بمثابة الممر المؤدي للسلام والتعاون في منطقة جنوب القوقاز. واليوم، من هذا المنبر، بعد الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين رئيسي أذربيجان وأرمينيا، وكان انعقاده في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بـكازان، أحث الجانب الأرمني على ألا يضيق هذه الفرصة السانحة لدفع المفاوضات قدما للأمام بمساعدة الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك وفقا للتفاهات الرئيسية التي تم التوصل إليها في عملية براغ.

وترى أذربيجان أن التنمية تعزز التحول الديمقراطي وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. ونوافق على أن من المهم

(١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) - ما زال بمنحنا الأمل بالتسوية السلمية للصراع داخل وحول منطقة ناغورني كاراباخ في جمهورية أذربيجان. وما زالت المبادئ التي اعتمدها مجلس الأمن بالإجماع في تلك القرارات تشكل الأساس لتسوية الصراع.

إن نظر الجمعية العامة العام الماضي في البند المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة لأذربيجان" أدى دورا حاسما في استرعاء الانتباه إلى الممارسات الخطيرة التي تقوم بها أرمينيا في الأراضي المحتلة لأذربيجان.

أما بالنسبة لعملية المفاوضات ذاتها، يتعين عليّ أن أقر بأننا الآن في منعطف حاسم حيث تدعو الفرص لتسوية الصراع إلى التفاؤل الحذر. وتبقى حكومة أذربيجان ملتزمة بالتسوية السلمية لهذا الصراع الطويل، على أساس احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي وتنفيذ القرار ذات الصلة لمجلس الأمن والوثائق والقرارات ذات الصلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتوقع أن يتخذ الجانب الأرمني نهجا بناء مماثلا وألا يضيق نافذة الفرصة هذه.

ولا يوجد مجال للأوهام. وأذربيجان لن تعرض أبدا للخطر سلامة أراضيها. ولن يساعد على إعادة ثقتنا وإيماننا بأرمينيا وبنيتها المعلنة لإقامة علاقات حسن الجوار مع أذربيجان إلا إعادة جميع الأراضي المحتلة إلى أذربيجان. ومن شأن خطوة كذلك أن تزيل وسمة المعتدي من حكومة أرمينيا - وهي وسمة ورثتها بعد أن قامت باحتلال أراضي أذربيجان - وأن يمكّن كلا الطرفين من الاستفادة من الفرص التي ستهيئها تسوية الصراع.

ونحن على استعداد لتقديم الضمانات الأمنية للسكان الأرمن في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان. أما بالنسبة لمركز المنطقة، فإن من الضروري تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والكريمة لسكان أذربيجان الذين طردوا

غير الساحلية، مع مراعاة منهاج عمل أسنسيون المعتمد مؤخرا لجولة الدوحة الإنمائية.

ونعرب عن تقديرنا للدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية، في النهوض بالتعاون الإقليمي تعزيزا للتنمية المستدامة. وتشدد أذربيجان على تطوير خطوط النقل والاتصالات بين الأقاليم وتضيف إسهامها من خلال خط أنابيب النفط باكو - تبيليسي - جيهان وخط أنابيب الغاز الطبيعي باكو - تبيليسي - إيريزروم. وتطلع أيضا إلى بناء خط السكك الحديدية بين باكو - أخالكالافي - تبيليسي - كارس.

وتلتزم أذربيجان بالقضاء على الفقر، وقد حددت ذلك هدفا رئيسيا في استراتيجيتها النهائية. ورغم أننا نجد منظور التنفيذ الوارد في تقرير مشروع الألفية مشجعا، فإننا نشدد على ضرورة المساعدات لإكمال جهود القيادة الوطنية، وخاصة في مجالات بناء الهياكل الأساسية والعلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة.

ولا يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الاستثمار العام في الهياكل الأساسية ورأس المال البشري فحسب، بل يتطلب أيضا الاستثمار في النهوض بالإدارة، الذي يشمل إقامة نظام مؤسسي يتمتع بالكفاءة ولديه ما يكفي من الموارد والموظفين، ويتسم بالمساءلة والشفافية والمشاركة على الصعيد السياسي. وتعلق أذربيجان أهمية خاصة على إحراز تقدم في هذا المجال. واعترافا بالدور الرئيسي الذي تؤديه الإدارة الجيدة في الحد من الفقر والتنمية، قمنا بصياغة أهداف إنمائية إضافية للألفية على الصعيد الوطني لمعالجة المسائل المتعلقة بالإدارة. وتشمل الأهداف المحددة في هذا المجال، في جملة أمور، إصلاح نظام الإدارة العامة والتشريع والسياسة للدولة بصفة عامة بحلول العام ٢٠١٥.

بصفة عاجلة تحقيق الخطة الدولية للتنمية. ولا تزال الأهداف الإنمائية للألفية تشكل جزءا لا غنى عنه من هذه الخطة، وتمثل معايير لإسهامات الدول في الجهود العالمية وتأثيرها على تلك الجهود في سعيها لتحقيق حياة أفضل.

ويمكن أن يتيح التعاون في مجالات الديون وتقديم المساعدة والتجارة فرصا جديدة لتمويل التنمية، كما يمكن أن يعزز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لحشد الموارد اللازمة. وهنا تحتاج احتياجات أفريقيا الإنمائية الخاصة إلى اهتمام جدي. وترحب أذربيجان لذلك بالقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومات مجموعة الثمانية بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ونرى أيضا أن المساعدة الإنمائية الرسمية استثمار هام في التنمية الرامية إلى الاكتفاء الذاتي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الأمر يحتاج إلى قدر أكبر من التنسيق المشترك بين الوكالات على جميع الأصعدة لكي تكون المعونة فعالة. ولكل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنسق الأمم المتحدة المقيم دور حاسم يؤديه في هذا الميدان. ونعرب عن تأييدنا الكامل لتعزيز كلا هذين الهيكلين.

والتجارة الدولية من المجالات الأخرى التي تتطلب زيادة التعاون، ويمكن إحياء جولة الدوحة بتناول المسائل المتعلقة بتحسين سبل الوصول للأسواق وشروط التجارة، فضلا عن التغلب على القيود المتعلقة بالعرض. وترى أذربيجان أن مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ سيحدد الإحساس بالأهمية العاجلة لبناء إرادة سياسية قوية والأخذ بنهج متسق السياسات يرمي إلى إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر ملاءمة خلال الاجتماع الوزاري الوشيك لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في هونغ كونغ. ونرى في الوقت ذاته وجوب التصدي الفعال لتحديات التنمية في البلدان النامية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رافائيل أنطونيو بيلسا، وزير الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في جمهورية الأرجنتين.

السيد بيلسا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الستين. ولديّ اقتناع بأن مواهبكم سوف تمكننا من اتخاذ قرارات مفيدة. ولكم أن تعتمدوا على التعاون الكامل من وفدي. كما أشكر الأمين العام على ما يبذله من جهود لتجديد المنظمة وعلى ما يضطلع به من عمل بالنيابة عن المجتمع الدولي.

تعقد هذه المناقشة العامة بعد مؤتمر القمة لاستعراض تنفيذ أهداف الألفية، الذي شارك فيه كثير من رؤساء الدول أو الحكومات، ومنهم رئيس جمهورية بلدي. وسوف يعيننا العمل الذي أنجزه الرئيس في ذلك الاجتماع على اجتياز الصعوبات التي تواجه المنظمة.

واحترام سيادة القانون هو من المسلّمات التي لا غنى عنها في رأي جمهورية الأرجنتين. ونرى أن الديمقراطية قيمة عالمية وليست إرثاً لبلد أو منطقة بصفة خاصة. ويوما بعد يوم نحاول تحسين نوعيتها وكفالة سيادة القانون ونزاهة قضائنا واستقلاله.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينغ (الهند).

واحترام حقوق الإنسان، التي تشكل معايير حمايتها جزءاً من ميثاقنا، هو أحد الأمور الأخرى التي تحظى باهتمامنا. ويمثل تعزيز وحماية حقوق الإنسان سياسة للدولة في بلدي وجزءاً من هويتنا كدولة ديمقراطية، ومن ثم فهو من دعائم سياستنا الخارجية.

والدفاع عن حق الرجال والنساء في أنحاء العالم في الحياة وحقوقهم في الكرامة لا يسمح بالكلمات المبهمة أو بأنصاف الحلول.

واعترافاً بالآثار المدمرة للكوارث الطبيعية على التنمية المستدامة للبلدان والمجتمعات، ترى أذربيجان بوصفها من البلدان المعرضة للكوارث أن الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الكوارث ينبغي أن تشدد تشديداً خاصاً على برامج إذكاء الوعي وعلى تنمية القدرات في مجال الإنذار المبكر.

ومن الواضح أن الإمساك على الصعيد الوطني بزمam التصميم والتنفيذ والتنسيق للاستجابة الإنسانية والبرامج الانتقالية في كل من حالات ما بعد الكارثة وما بعد انتهاء الصراع هو أمر لا غنى عنه لكفالة التأثير المطلوب واستدامة تلك البرامج. بيد أن من الضروري تقاسم المسؤوليات بشكل كفء بين السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الدولية في المجالين الإنساني والإنمائي، وخاصة في الحالات الإنسانية المطولة التي تشتمل على نزوح جماعي وقدرات وطنية محدودة لمعالجة جميع المشاكل القائمة. وينبغي ألا تقتصر المساعدة الإنسانية والتمويل على توفير الاستجابات الفورية للأزمات؛ بل يجب أن تؤخذ فيهما بعين الاعتبار الاحتياجات طويلة الأجل خلال المرحلة الانتقالية.

ويشكل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا الوطنية للتنمية نتيجة لاقتناعنا بأن التمتع الكامل بحقوق الإنسان، رغم كونه هدفاً في حد ذاته، يعمل بمثابة أساس للتنمية المستدامة. ويلزم أن نزيد قدرتنا على التعامل مع التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وأن نستجيب لها بالشكل الملائم، وخاصة في أزمات الصراع والأزمات.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن أذربيجان ستظل ملتزمة بالمثل العليا التي تشكل أساس هذه المنظمة، وأن أعرب عن ثقتي بأن المجتمع الدولي لن يدخر وسعاً في هذه الفترة الحرجة بالنسبة لتعددية الأطراف في أن يجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأكثر صلة باحتياجات الدول الأعضاء فيها.

نفس الأهمية التي تمنح للتنمية والأمن. وستعمل الأرجنتين بحزم، أثناء المفاوضات الجارية، على إنشاء جهاز يمكنه الاضطلاع بعمل نشيط وفعال للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

إن تعزيز العدالة العالمية ضروري لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. والأرجنتين تشارك في الكفاح ضد الإفلات من العقاب عن تلك الجرائم، وتدعم من دون قيد أو شرط المحكمة الجنائية الدولية.

ونرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي يحيل الحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ويمثل ذلك القرار خطوة هامة جدا في تقوية المؤسسات التي أنشئت بموجب نظام روما الأساسي. إنها لسابقة تاريخية ترتبط بإحراز هدفين رئيسيين من أهداف الأمم المتحدة: السلام والحقوق الأساسية.

إن الأرجنتين، التي عانت في الماضي من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان تميزت بتعذيب مواطنيها واختفائهم القسري والإعدام بدون محاكمة، خطت خطوات حاسمة من خلال تشريعها المحلي لإنهاء الإفلات من العقاب. وقد حكمت محكمتنا العليا مؤخرا بأن قانوني العفو العام المعنويين "بنتو فنال" (وقف التنفيذ) و"أبيدنثيا ديبدا" (الطاعة الواجبة) يتعارضان مع الدستور ويشكلان عقبة أمام تحقيق العدالة المؤجلة ولكن الضرورية. لذا نشارك في الجهود المبذولة لكفالة أن تتم محاكمة ومعاقبة أولئك المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية.

وكما ذكر رئيس جمهورية الأرجنتين أثناء اجتماع القمة الأخير، إن الأرجنتين تدين الإرهاب بصورة لا لبس فيها بجميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن القضايا التي ينادي بها. لا يمكن لأي شيء أن يبرر الهجمات العشوائية

ويعود ذلك إلى الأهمية التي اكتسبتها حقوق الإنسان في الحلبة الدولية كعامل في حفظ السلام والتنمية والديمقراطية، وكذلك في الظروف التاريخية القاسية التي خاض بلدي خلالها نضاله.

لا يمكننا أن ندخر أي جهد في الارتقاء بحقوق الإنسان لجميع الشعوب في العالم وحمايتها. إن التعصب والزرع والتعذيب والقسوة، حتى عندما تمثل ممارسات مفرطة ترتكب باسم المعتقدات، تنكر صلاحية المنتدى الذي نتكلم فيه الآن، وستظل كذلك ما دامت موجودة.

وقد اعتمد بلدي، قبل أيام قليلة، في سياق التزامه الدائم الذي قطعه بسياسات الإدماج الاجتماعي، خطة وطنية ضد التمييز. وتدعم هذه الخطة دون قيد أو شرط التقدم المحرز في المفاوضات الجارية حاليا في المنظمة لإبرام اتفاقية شاملة للأشخاص المعاقين، وتأمل أن يتم إكمال العمل بشأن الاتفاقية في غضون العام المقبل.

يمكن للتضامن الدولي أن يقدم الكثير للذين جردوا من حقوقهم وحرياتهم الأساسية، لا سيما وأنه لا يمكن لأي شخص أن يتوقع التعرض لهذا القدر من العذاب الشديد. لذلك، اتخذنا موقفا فعالا جدا، منذ بداية المناقشات عن إصلاح الأمم المتحدة، لتعزيز وتحسين النظام العالمي من أجل حماية حقوق الإنسان، للتأكد من أن تلك الحقوق تحتل الموقع المركزي الذي هو مكانها الصحيح.

ثمة أمور قليلة لم يصدقها الناس - وأمر قليل مثلها لم يتوقعوها. لذلك السبب، فإن الذين بقوا على قيد الحياة في بلد يُسمح للمواطنين فيه أن يعتقدوا بأن الإفلات من العقاب ممكن الفرار منه، يجب أن يعملوا حتى يمنعوا التاريخ من أن يعيد نفسه.

لذا فإننا نؤيد إنشاء مجلس حقوق الإنسان بصفته جهازا أساسيا للأمم المتحدة ولمنح مسألة حقوق الإنسان

لقد أحرز مؤخرا بعض التقدم المفاهيمي الهام صوب إكمال اتفاقية دولية عن الإرهاب. ويحدونا الأمل أن يتم اعتماد ذلك الصك قريبا.

إن بلدي - الذي عانى من هجمتين خطيرتين جدا، ضد السفارة الإسرائيلية في عام ١٩٩٢ وضد رابطة التبادل الأرجنتيني - الإسرائيلي في بوينس آيرس في عام ١٩٩٤ - يعتزم تسليط الضوء على هذين العاملين الإجراميين الشنيعين وغير المبررين. وإن تحديد هوية المجرمين ومعاقبتهم هو واجبنا النابع من أعماقنا نحو الضحايا الأبرياء وأسراهم. وهو أيضا رغبة الشعب الأرجنتيني.

تمر الأمم المتحدة بعملية إصلاح يجب أن تكون شفافة ومستفيضة وملائمة، ويجب أن تستجيب لمطالب شعوبنا العاجلة التي لا يمكن إنكارها. وينبغي تحسين كل أجهزة الأمم المتحدة بصورة شاملة. ويجب على الجمعية العامة، السلطة الرئيسية للتداول وصنع القرار، أن تجد طريقة تكفل أن يُسمع صوتها في جميع أنحاء العالم. وتقوم الحاجة أيضا إلى إعادة التفكير بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة هيكلة لجعله أكثر فعالية.

لقد دعت الأغلبية الساحقة إلى تعزيز شفافية وفعالية مجلس الأمن. وبصفة الأرجنتين طرفا في حركة "متحدون من أجل توافق الآراء"، فإنها ستعمل من أجل جعل مجلس الأمن جهازا يضم أعضاء جددا من فئة العضوية غير الدائمة، لأننا نعتقد بأننا ينبغي ألا ننشئ مراكز امتيازات جديدة تتعارض مع الروح الديمقراطية التي ينبغي أن تغلب على الأمم المتحدة. إن أعضاء مجلس الأمن يجب أن يخضعوا للمساءلة على أعمالهم، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق انتخابات دورية.

على المدنيين الأبرياء وغير المحاربين. وإننا ملتزمون بشدة بمكافحة ذلك التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين.

يجب أن يكون ردنا على الإرهاب وجيها أخلاقيا ومعنويا، ويجب بالتالي أن يضطلع به مع الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون والقانون الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

ونظرا لأننا يجب أن نحمي الآخرين من الخوف، فيجب علينا أن نتصرف وفقا لمبدأي الشرعية والتناسب وبدعم من الرأي العام الدولي.

تعتقد الأرجنتين، التي تتأسس حاليا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، التي أنيطت بها مسؤولية تطبيق الجزاءات ضد أعضاء جماعة القاعدة والطلاب الإرهابية، أن للأمم المتحدة دورا مركزيا تضطلع به في تنسيق جهود الآليات الدولية وتطويرها. ويجب علينا أن ندعم تلك المساعي، لاسيما عن طريق التنفيذ الصارم والتام لقرارات مجلس الأمن.

لقد صادق بلدي هذا العام على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩. وبذلك المصادقة، أصبح دولة طرفا في الاتفاقيات الدولية الإثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب. وقد وقعنا للتو على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

على الرغم من الجهود التي بذلت، حدثت زيادة في عدد الهجمات. وذلك يتطلب عرضا وتقييما دقيقين للأهداف المحددة والأساليب والنهج المتبعة، وكذلك جهدا هاما من جانب المجتمع الدولي لإنهاء الصراعات في وقت مبكر والقضاء على التفاوتات المحففة وتحقيق عالم أكثر عدلا وعقلانية.

الدولي لمواءمة النظام مع التحديات الجديدة التي يعلّمها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نؤمن بالحاجة إلى الدراسة والتفاوض على استحداث صكوك مالية دولية جديدة تثبت كفاءة أكبر في الجهود المبذولة حاليا لمكافحة الجوع والفقر.

أنتقل الآن إلى موضوعين يتسمان بالأهمية البالغة بالنسبة للأرجنتين: أولاً، حالة التجارة الدولية. وكما تؤكد الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٠) التي اعتمدها، فإن التجارة الدولية هي أداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، من الضروري إقامة تجارة دولية منصفة، وعادلة، وقائمة على القواعد، تكون مفتوحة لمشاركة الجميع وتولي الأولوية للتنمية. وإن المفاوضات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية في سياق جولة الدوحة الإنمائية تتسم بأهمية أساسية. ومن الضروري أن تشجع منظمة التجارة العالمية نظاماً منصفاً للتجارة الدولية. ويجب أن تزيل البلدان المتقدمة النمو التدابير الحمائية التي تتخذ شكل الإعانات، والحوافز غير الجمركية، والمعايير التعسفية التي تشوه وتقيّد التبادل التجاري، خاصة في القطاع الزراعي.

إننا نقرب من موعد انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، وما زال هناك الكثير مما يتعين عمله. ونأمل أن يمكننا المؤتمر من زيادة الفوائد غير المباشرة التي تجنيها البلدان النامية من خلال المشاركة المتنامية في التجارة الدولية.

ثانياً، يجب أن نتعامل أيضاً مع مسألة الديون الخارجية. ويجب أن تعتمد الهيئات الدولية حلولاً فعالة، وعامة، وعادلة، ودائمة لمشكلة ديون البلدان النامية. إن مفهوم استدامة الدين الخارجي يجب أن يعرف من جديد، وأن تؤخذ بعين الاعتبار فيه المسؤولية الرئيسية للدولة في

وعلى الأمانة العامة، بدورها، أن تواصل عملياتها في إضفاء الروح المهنية والطبيعية العالمية على نفسها حتى تكفل بصورة أفضل الخضوع للمساءلة والفعالية.

إن عمليات حفظ السلام هي من بين أكثر أدوات الأمم المتحدة فعالية لتحقيق السلام والأمن للشعوب التي تعاني من الاضطرابات. وتلتزم الأرجنتين بقوة بهذه العمليات، وقد أسهمت فيها منذ عام ١٩٥٨. ونسهم في الفترة الحالية في ثمانية منها.

وأود أن أبرز بشكل خاص الجهود المبذولة حالياً في هايتي سعياً إلى حل سلمي دائم للتحديات الخطيرة التي تواجهها. لقد علمنا منذ وقت طويل أن الاستجابة إلى أزمة لا تنتهي بإنشاء عملية لحفظ السلام. ولذلك، فقد أنشأنا عمليات متشعبة قادرة على تشجيع حلول مستقرة في جميع المجالات: الأمن، وسيادة القانون، والعدالة، وبناء المؤسسات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وقد كان ذلك ما دعانا إلى التشديد على أهمية إنشاء لجنة لبناء السلام.

وتؤيد الأرجنتين الأهداف التي وضعت في قمة الألفية وفي جوهانسبرغ ومونتيري. ويبين التقدم المحرز مؤخراً في التمويل من أجل التنمية أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان النامية لإصلاح وترشيد اقتصاداتها، فإن تلك الجهود لم ترافقها تدابير من جانب البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها المعلنة في تلك المؤتمرات.

ونحث البلدان المتقدمة النمو مرة أخرى على تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، وعلى فتح أسواقها وإلغاء الإعانات. ونؤيد القواعد المعتمدة في توافق آراء مونتيري بشأن إصلاح النظام المالي

إدارته أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وأود، كذلك، أن أحيي الأمين العام، السيد كوفي عنان وموظفيه، على جهودهم المستمرة لخدمة احتياجات الدول الأعضاء.

وأود في البداية أن أنقل مشاعر التعاطف والتعازي القلبية من شعب بابوا غينيا الجديدة إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة فيما يتعلق بالחסائر في الأرواح والدمار في الممتلكات في الولايات الواقعة على الخليج. ونتمنى لهم الانتعاش السريع في جهود إعادة البناء.

لقد قطعت الأمم المتحدة شوطا طويلا منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥. وما زال التركيز على السلم والأمن الدوليين محتفظا بأهميته، وإن كان قد اتخذ منذ ذلك الوقت أبعادا جديدة ومختلفة، بما في ذلك آفة الإرهاب الدولي.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة، ينبغي أن تكون انعكاسا للمشاهد المتغير للحقائق الدولية في عصرنا. ويجب توسيع عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة بحيث تضم تمثيلا عادلا للبلدان النامية. ويجب أن يبدأ العمل بدون تأخير إضافي بشأن برنامج عمل الإصلاح الوارد في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) للاجتماع العام الرفيع المستوى. ونؤيد بقوة إيجاد حل مبكر للمسائل المتبقية، بما في ذلك تلك المتصلة بحقوق الإنسان ونزع السلاح.

إن عقد القمة المختتمة للتو قد مكننا من رؤية مدى التقدم الذي أحرزناه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل من بلداننا. وبالرغم من الجهود التي بذلتها حكومة بابوا غينيا الجديدة لتنفيذ تلك الأهداف فإن لوحة تسجيل الأهداف تبين أنه ما زال يتعين عمل الكثير. ونحن نسلم بأن مكافحة الفقر وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبطالة وتشجيع تعميم التعليم الابتدائي على الجميع والمساواة بين

المحافظة على التنمية وتخفيفها في قطاعات الصحة والتعليم وتشجيع العمالة. ومن غير المنطقي تحويل البلدان النامية إلى بلدان أقل نموا لكي تبدأ عملية الإعفاء من الديون بعد أن تكون تلك البلدان قد بلغت مرحلة يائسة.

في الختام، أود أن أشير هنا أيضا إلى مسألة جزر ماليناس. إن استعادة ممارسة السيادة الكاملة على جزر ماليناس وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، هي من بين المصالح الوطنية التي تشكل عنصرا مكونا في هوية الأرجنتين كدولة ديمقراطية. إن كل الأرجنتينيين ملتزمون بقوة بتسوية سلمية لهذا النزاع، وهذا الالتزام من أولويات السياسة الخارجية لبلدي وهو مكرس في دستورنا. وقد أكدت الأرجنتين مرارا وتكرارا استعدادها لاستئناف المفاوضات بشأن السيادة، كتلك المفاوضات التي جرت بين ١٩٦٦ و ١٩٨٢.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن أماننا فرصة سانحة لتجديد المنظمة لكي تكون مجهزة بشكل أفضل للوفاء بالمطالب العديدة للبشرية. وكل شيء نحققه الآن سيدر فوائد للأجيال المقبلة. وستعاون مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة لهذا الغرض وبالتواضع الواجب، كطرف يتوقع من الآخرين نفس المستوى من الالتزام بالتعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل السير رابي ل. ناماليو، وزير الخارجية والمجرة لبابوا غينيا الجديدة.

السير رابي ل. ناماليو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنقل تحيات وتهانئ حكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة إلى رئيس الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة. وأعلن تأييد وفد بلدي له أثناء اضطراره بمسؤولياته النبيلة. وأود أن أشيد مرة أخرى بمعالي السيد جان بينغ، وزير خارجية غابون، على حسن

السياسي لاستراتيجية التنمية المتوسطة الأجل، إذا أريد لها أن تحقق الحد الأقصى من الأثر.

والتمويل الدولي، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الخارجية، وسيلة حيوية الأهمية يمكنها مساعدة بلدان نامية كبلدي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات والواجبات الدولية. ولذلك، تلتزم حكومتنا باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لمساعدتنا في ما نبذل من جهود إنمائية في بلدنا. وفي الوقت نفسه، يجب استخدام المساعدات الإنمائية الخارجية بصورة فعالة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأولويات المحددة في استراتيجية التنمية المتوسطة الأجل.

ومع أن سجل بابوا غينيا الجديدة في مجال خدمة دينها سجل إيجابي، لا يزال تسديد الديون يلقي بصقل كبير على قدرتنا على إسداء خدمات لشعبنا تلمس الحاجة إليها. وهذا يؤثر في قدرة البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحصيلة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية وغير ذلك من الالتزامات الإنمائية الهامة.

وتثني بابوا غينيا الجديدة على معونة الاتحاد الأوروبي لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في مواجهة صعوبات خدمة ديونها. غير أنه يجب أيضا إيلاء الاعتبار لبلدان أخرى، من غير البلدان المثقلة بالديون مثل بلدي، بحيث تتمكن من الاستفادة من حُسن النية هذا ومن المساعدة. وفي هذا السياق، نؤيد الاقتراح الذي تقدم به رئيس الفلبين، ماكاباغال - آرويو، لتوسيع نطاق المساعدة المقدمة لخدمة الديون بحيث تشمل البلدان النامية المثقلة بالديون غير المصنفة في فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما يشمل بابوا غينيا الجديدة، بموجب ترتيب مقايضة الديون بأسهم.

والتجارة هي محرك النمو الاقتصادي والتنمية. إنها شرط مسبق لا بد منه للجهود المتواصلة الرامية إلى تحقيق

الجنسين كلها تشكل تحديات كبيرة بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة.

ويجري الآن اعتماد صكوك تشريعية وسياسية وإدارية هامة. وقد تم دمج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجية التنمية على الأجل المتوسط، الأمر الذي أدى إلى ربط تلك الأهداف ببرامجنا الإنمائية في مجمل عملية الميزانية الوطنية. ويسعدني الإبلاغ بأن البرلمان الوطني لبابوا غينيا الجديدة قد أقر في تموز/يوليه التقرير الوطني للأهداف الإنمائية للألفية، والذي تم إعداده بمساعدة كريمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبمهد ذلك السبيل للجهود المبذولة على كل المستويات الحكومية وعلى صعيد جميع الشركاء المعنيين من أجل تنفيذ التوصيات الواردة فيه.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدنا. ولدينا في بابوا غينيا الجديدة أعلى معدل لانتشار حالات المرض المبلغ عنها في منطقة المحيط الهادئ. وقد وضعنا على الصعيد الوطني بتشريعات وسياسات للتصدي لكل أوجه هذه الآفة. ومن ذلك جعل المجلس الوطني للإيدز تحت إشراف إدارة رئيس الوزراء مباشرة. ولهذا، تؤيد بابوا غينيا الجديدة تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في سبيل التصدي لهذه الآفة. ونؤيد بصورة خاصة قيادة الأمين العام في مجال تعبئة موارد دولية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ولمكافحة أمراض أخرى.

إن شركاءنا في التنمية، بما يشمل استراليا ونيوزيلندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة، تواصل دعمها لجهود بابوا غينيا الجديدة في التصدي لهذه المسألة الشائكة. ومع تقديرنا لهذه المساعدات القيمة، يجب تنسيقها على نحو فعال في الإطار

غذت أزمة بوغانفيل كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وستلتزم بابوا غينيا الجديدة تعاون البلدان المجاورة ودعمها لوضع حد لتفريغ الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة إلى المنطقة. ولذلك، فنحن نؤيد العمل الجاري في الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة الهامة.

لقد كان حل أزمة بوغانفيل قصة نجاح للأمم المتحدة في تاريخ جهود حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ونشكر الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن والأمن العام وأصدقاءنا في منطقة المحيط الهادئ، بما يشمل أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وجزر سليمان وفانواتو وتونغا، على مساعدتهم إيانا لإنجاز عملية السلام. وقد أخذ السلم والمسار الطبيعي يتعززان الآن بانتخاب شعب بوغانفيل أول حكومة مستقلة ذاتيا. ويجب تدعيمهما بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الجزيرة. وتجري أيضا استعادة السلع والخدمات الأساسية وإنشاء البنية التحتية في الجزيرة، لكن هذا يقتضينا استمرار دعم المجتمع الدولي في جهودنا هذه. ونحن نتطلع أيضا إلى تلقي مساعدة لجنة بناء السلام المقترحة، في هذه المساعي.

وتعاني بابوا غينيا الجديدة، على غرار كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، من الكوارث الطبيعية، كانهجارات البراكين والفيضانات والأعاصير العاتية وانزلاق التربة وحالات الجفاف وحتى موجات المد السونامي. ولا تزال دورة الكوارث الطبيعية المستمرة، التي لا تنقطع، تثير صعوبات كبرى أمام إحراز بابوا غينيا الجديدة التقدم الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية. ولذلك، تؤيد بابوا غينيا الجديدة إقامة منظومات للإنذار المبكر بكل الكوارث والأخطار الطبيعية.

إن تعايش بابوا غينيا الجديدة مع البيئة تُكرس في ديباجة دستورنا الوطني، عند حصولنا على الاستقلال عام

التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تأثرت بابوا غينيا الجديدة تأثرا عميقا لسماع بعض رؤساء كبرى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في اجتماع القمة، يشيرون إلى التزامات راسخة لمواجهة أوجه الخلل الراهنة في التجارة الدولية في ما يتصل بإلغاء معونات الدعم للمنتجات الزراعية وغير ذلك من القيود على التجارة. إنها دلالة إيجابية على خطوة باتجاه إقامة نظام تجارة دولي، منفتح ومنصف وقائم على أساس الضوابط.

إن حولة مفاوضات الدوحة الجارية، فضلا عن مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان منطقة المحيط الهادئ، يجب أن تزيد من تركيزها على التنمية. ويجب أن تخطى أيضا بالأولوية، في عملية التفاوض، الاحتياجات الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية - نتيجة الظروف الطبيعية والبنوية غير الملائمة.

وبابوا غينيا الجديدة، بصفتها ديمقراطية فنية، ملتزمة بمحاربة الفساد والأخذ بمبادئ الحكم الرشيد وحكم القانون. والفساد، على وجه التخصيص، هو العائق الرئيسي للتقدم والتنمية في البلدان النامية، كبابوا غينيا الجديدة. وأما ضحايا الفساد، فهم الفقراء، الذين يُحرمون من السلع والخدمات الأساسية. وهذا تحد كبير لنا؛ ونحن مصممون على محاربه. وقد تقدمت بابوا غينيا الجديدة خطوة إلى الأمام، فصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وجرى العمل بغير ذلك من السياسات والتدابير الإدارية والتشريعية، فضلا عن الأحكام الدستورية القائمة، الخاصة بمدونة قواعد القيادة، التي يخضع لها سلوك القادة.

والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أيضا خطر كبير يُهدد سلم بلدنا وأمنه. لقد كادت الأسلحة الصغيرة والخفيفة تقضي على بلدنا. وقد

المناخ، بما يشمل ارتفاع مستوى البحار. وإن كنا نريد أن نتوصل إلى استقرار مناخي مستديم، وجب أن يكون لنا التزام عالمي بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وقد باتت العلاقة بين استدامة البيئة وبين الفقر من الأمور الواضحة بصورة متعاضمة. ولذلك، فإن من رأي بابوا غينيا الجديدة أن العالم، عند تناول مسألة الغابات المدارية، يجب أن يكيف حوافز السوق مع النتائج المستدامة تكييفاً أفضل.

وفي المناطق الريفية المكسوة بالغابات في بلدي، ليس من خيارات حقيقية في مجال النمو الاقتصادي إلا خيارات تستدعي القضاء على الغابات الطبيعية - إما بقطع الأشجار لزراعة منتجات أخرى، كالبن، أو ببيع الأشجار لتحويلها إلى أحشاب. وعلاوة على ذلك، خرج الفريق الدولي المعني بتغير المناخ بنتيجة مفادها أن ما يُقدر بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من الانبعاثات العالمية السنوية لغاز الفحم (الكربون) في التسعينات، قد نتجت من تغير استخدام الأراضي، وبصورة أساسية من تردي الموارد الحرجية. وهذا هو المصدر الثاني، في ترتيب حجم مصادر انبعاثات غاز الفحم - لا يتقدم عليه سوى احتراق الوقود الأحفوري. ويتعين أن يتغير هذا إن كان لنا أن نأخذ على عاتقنا مسؤولية المساعدة، في المسائل المتصلة بتغير المناخ.

تشكّل بابوا غينيا الجديدة جزءاً من ائتلاف جديد لدول الغابات المطيرة، يضم كوستاريكا وبلدانا أخرى، وهي تطلب إجراء مناقشة عالمية بشأن حصول أسواق الكربون العالمية على خدمات النظم الإيكولوجية، كوسيلة لتخفيف حدة هذه المشكلة. وأقول ببساطة، إن الحوافز الحالية المقدمة من الأسواق الدولية للزراعة والحراجة وخفض الانبعاثات، تؤدي مباشرة إلى إزالة الأحراج والتدهور البيئي وزيادة الفقر. ونحن ندعو المزيد من الدول التي تفكر مثلنا، أن تشارك في جهودنا لإنشاء أسواق جديدة، وإصلاح الأسواق

١٩٧٥. وقد وجّه هذا الفرض الدستوري خطى التزامنا بتنفيذ الأهداف والغايات الإنمائية المستدامة، المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في ريو، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي فترة أحدث عهداً، استراتيجية موريشيوس لتسريع تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

وهذه الالتزامات المتعددة الأطراف ذات أهمية حيوية، إذا أردنا أن ندير ما في بلدنا من موارد طبيعية غنية إدارة مناسبة والتصدي لمسائل حاسمة من قبيل القضاء على الفقر، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى البحار وإدارة الكوارث الطبيعية.

وقد أعدنا أطراً قانونية وسياسية بما يمكننا من مواصلة التنمية بطريقة مستدامة. وحكومتنا ملتزمة بالقيام بأنشطة التنمية الاقتصادية، كالتعدين وأعمال التحريج والزراعة بطريقة تتوفر لها أسباب البقاء.

ونناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يميزا أضعف الشعوب وأصغرها وأكثرها تعرضاً للخطر، شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس، التي تم اعتمادها مؤخراً، تُحدد بعض الالتزامات التي يجب الوفاء بها، إن كان لنا أن نتصدى للتنمية المستدامة وغيرها مما للدول الجزرية الصغرى النامية من مطامح إنمائية. وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك دورة الجمعية العامة هذه، أن يجسد هذه الالتزامات عملاً، عن طريق مشاريع تتعلق بالمياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة، وبتلبية احتياجات تطوير القدرات والتدريب. ونحن نؤيد، في هذا الصدد، الدعوة إلى تعبئة الموارد المالية على أساس تزيد فيه إمكانات التكهن، بما ييسر تنفيذ الاستراتيجية بالصورة المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

ونحن نؤكد، بصفتنا عضواً في الأمم المتحدة، أن على جميع الأمم مسؤولية حيوية، هي مسؤولية معالجة تغير

ذلك، فإن جهودنا تتعرقل بسبب القيود الفنية والمتعلقة بالموارد. وهنا تكمن الحاجة إلى دعم ومساعدة المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الفعّال لتلك الالتزامات.

على مر السنين، تنادي بابوا غينيا الجديدة بقرارات جسورة وقيادة جسورة من جانب كل من إسرائيل وفلسطين، لممارسة ضبط النفس وحل نزاعهما بالوسائل السلمية. ونحن نشي على رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس لقيادتهما الجريئة والقوية في سبيل حل هذه القضية التي طال أمدها.

كما نؤيد بالكامل الجهود الإيجابية المبذولة في العراق وأفغانستان بينما تتعمق جذور الديمقراطية وسيادة القانون، اللذين سيتعززان من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تطوير الهياكل الأساسية الحيوية. ومع ذلك، يتعيّن على المجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود.

لقد وصلنا إلى منتصف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. ولا بد من إحراز تقدم لضمان أن تمارس جميع الأقاليم الـ ١٦ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها كاليدونيا الجديدة، حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بحلول عام ٢٠١٠. ونحن نتابع التطورات الإيجابية الجارية في توكيلاو حيث تقوم حكومة نيوزيلندا بمساعدة الشعب حتى يمارس بحرية حقه في تقرير المصير.

يكتسي التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية حاسمة وخاصة فيما بين البلدان النامية. فهو يمهّد الطريق للدفع قُدماً بالعلاقات التجارية والتعاون في المجالات ذات الصلة بنقل التكنولوجيا والدراية الفنية، ومعالجة المشاكل التي تؤثر على تلك البلدان، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء على الفقر. وبابوا غينيا الجديدة ترحّب بإنشاء صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية، وبتعهد قطر، مبدئياً، بالمساهمة بمبلغ ٢٠ مليون

العتيقة والآليات التنظيمية. وهذا أمر ضروري إذا أردنا أن نسهم بشكل أكثر فعالية في استدامة البيئة والتنمية الاقتصادية واستقرار المناخ وخفض الفقر.

إن مسائل المحيطات ومصائد الأسماك بالغة الأهمية بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، حيث أنها توفر مصادر الرزق والرفاه لشعبنا، وتُسهم إسهاماً كبيراً في اقتصاداتنا الصغيرة. أما التنمية المستدامة فإنها أولوية بالنسبة لبلدان المحيط الهادئ الجزرية، بما فيها بابوا غينيا الجديدة. ونحن نشعر بالقلق من استمرار الأنشطة غير المشروعة لصيد الأسماك في المنطقة، ونطلب الدعم والمساعدة من شركائنا الإنمائيين، بتزويدنا بقدرات تقنية لتعزيز قدراتنا على المراقبة، ونُنظّم تنظيمية لمعالجة هذه القضايا ذات الأهمية الحيوية.

إن بابوا غينيا الجديدة تؤيد تماماً بدء سريان اتفاقية أسماك التون لغرب ووسط المحيط الهادئ. وهي ترحّب بأية مساعدة يمكن أن تقدمها وكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، وغيرها من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، للسماح لأمانة الاتفاقية بأن تعمل بكفاءة.

إن أمن بلدان المحيط الهادئ الجزرية يعتمد على جهود الأمن الجماعي في المنطقة وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع. ومما يشهد على تعاوننا الأمني الإقليمي، البعثة الناجحة التي اضطلعت بها بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، والتي نُظمت تحت رعاية منتدى جزر المحيط الهادئ.

إن بابوا غينيا الجديدة تدين الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. ودعّمنا للكفاح ضد هذا الشر ثابت لا يتزعزع. وقد صدقنا على معظم المعاهدات المناهضة للإرهاب، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومع

أن نهنئ السيد يان إلياسون على انتخابه رئيس للجمعية العامة في دورتها الستين. واسمحوا لي أنؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين لمهامه المقبلة في هذه الدورة.

باعتتماد الوثيقة الختامية للقمة، أكدنا من جديد على إيماننا بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، ووافقنا على اتخاذ خطوات ملائمة وعاجلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما ألزمتنا أنفسنا بتجديد المنظمة لجعلها أكثر كفاءة وفعالية وشفافية، حتى يمكنها أن تصبح أكثر استجابة للتحديات والتوقعات العديدة والمتنوعة في عالم اليوم، بل وأن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتضمن السلام والأمن الدوليين، وتطور علاقات ودية بين الدول، والأهم من كل هذا، تدفع بالرفعي الاجتماعي قُدماً، وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وعلياً أن نعمل معاً بطريقة جادة ومتضافرة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المحددة في الوثيقة الختامية للقمة. وعلياً أن نخلق عالماً خالٍ من الجوع والحرمان. وعلياً أن نخلق عالماً متاح فيه فرص اقتصادية أكبر للبلدان النامية. وعلياً أن نخلق عالماً يملك فيه الناس حرية العيش في كرامة، عالماً لا يتغاضى عن الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية، ولا يتقاعس عن الاستجابة لها بحماية السكان الواقعين تحت تهديدها. فليس هذا وقت العمل كما اعتدنا عليه. ولا بد من أن نتوحي الاستعجال والتركيز في عملنا.

ومما يقلقنا جميعاً عميق القلق أنه في ظل الاتجاهات الراهنة، إذا استمرت، لن يتمكن العديد من البلدان الأفريقية من تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بل إن بعض البلدان الأفريقية منذ عام ٢٠٠٠، يشهد بالفعل تراجعاً في جهوده لتحقيق تلك الأهداف. فالفقر والجوع والأمراض المعدية تقضي على مجتمعات ودول

دولار في هذا الصندوق. ونثني على تعهد كل من الهند والصين بالمساهمة بمليوني دولار في الصندوق لكل منهما. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام من جانب البلدان النامية لمساعدة الأعضاء المحتاجين، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة ذات الاقتصادات الهشة. وندعو البلدان المتقدمة النمو أن تعترف بهذا الجهد القيم وتقدم دعمها للصندوق.

ستولى بابوا غينيا الجديدة رئاسة منتدى جزر المحيط الهادئ ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر. وسوف توفر بابوا غينيا الجديدة القيادة، بصفتها الرئيس، في جهودنا الجماعية لمعالجة القضايا الحرجة التي تواجه البلدان الأعضاء، بما في ذلك اعتماد خطة المحيط الهادئ المبنية على أربع دعائم أساسية هي الأمن الإقليمي والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد، والتي يتعين أن تصبح وسيلة لترجمة استراتيجية موريشيوس ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والاجتماع العام الرفيع المستوى، إلى العمل على أرض الواقع في كل بلد من بلداننا الأعضاء. وبالتالي، فإننا نرحب بدعم شركائنا الإنمائيين لنا في تنفيذ الخطة بعد اعتمادها في الاجتماع المقبل الذي سيعقده المنتدى في بوروب مورسي، بابوا غينيا الجديدة، في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد تشارلز موريجاندي، وزير خارجية رواندا.

السيد موريجاندي (رواندا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئة رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، السيد جان بينغ، ممثل غابون، وجميع الدول الأعضاء على الاعتماد الناجح لنتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وقد جاءت الوثيقة الختامية للقمة ثمرة شهور من المشاورات والمفاوضات. ونود أن نشيد بالسيد بينغ على قيادته الماهرة للعملية واحتتامها. ونود أيضاً

الواردة في الميثاق. من خلال تجربتنا نرى أنه في حين تبدو الأمم المتحدة نقية في قيمها ومبادئها، ينتفي ذلك في أغلب الأحيان في أعمالها. إذا كان لنا أن نقدم النصيحة للأمم المتحدة في الذكرى السنوية الستين لولادتها فهي أنه يجب عليها أن تتعلم من أخطائها وأن تكون أكثر فعالية في التنفيذ.

من المحتمل أنه ليس هناك دول أعضاء في هذه الجمعية عدا رواندا حيث تجاهلت الأمم المتحدة بصورة مستمرة التعلم من أخطائها، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وويلات يعجز عنها الوصف. اسمحوا لي أن أوضح، في العام ١٩٥٩، عندما كانت رواندا لا تزال تحت وصاية الأمم المتحدة، بدأت أول أعمال الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، ومما أدى إلى أول مشكلة لاجئين واسعة النطاق في القارة الأفريقية. لقد راقبت الأمم المتحدة ذلك يحدث دون أي تأثير ودون اتخاذ أية إجراءات. في الأعوام التي تلت العام ١٩٥٩ وقفت الأمم المتحدة متفرجة صامتة ودون القيام بأي عمل عندما وقعت المذابح في جميع أنحاء البلد، مفضية إلى خسائر فادحة في الأرواح وإلى زيادة أزمة اللاجئين تعقيدا.

ومؤخرا في العام ١٩٩٤، حين كان للأمم المتحدة حضور سياسي وعسكري ضخم في رواندا راقبت دون اتخاذ أي إجراء تخطيط وتنفيذ أعمال الإبادة الجماعية. كلنا نذكر القرار المذهل الذي اتخذته مجلس الأمن بسحب حفظة السلام في الوقت الذي كان فيه مئات الآلاف من الناس بلا حماية وبحاجة ماسة لحماية حفظة السلام.

وعندما نُفذت الإبادة الجماعية تماما كُلف مجلس الأمن أحد أعضائه لإرسال قوات إلى البلد لنجحت فقط في السماح لمقتري أعمال الإبادة الجماعية بالخروج آمنين من رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أصبحوا

بأكملها، وكثيرا ما تؤدي إلى تفاقم آثار الحرب والصراع، وتجعل آفاق الانتعاش أكثر صعوبة إلى ما لا نهاية. ونتمس الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لوقف تلك الاتجاهات.

إننا نحتاج إلى التزام أكبر من جانب البلدان المتقدمة النمو، وبالذات فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ونحتاج إلى تجارة أكثر حرية وعدلا، وإلى إلغاء الديون.

اسمحوا لي بأن أذكر الجمعية العامة بأن الهدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وضعته جمعيتنا قبل أكثر من ٤٠ عاما وبأنه، إذ نتكلم، لم يبلغ هذا الهدف سوى خمسة بلدان. إن وقت الخطب والمناقشات قد ولى. يجب أن نقوم بعمل ملموس بشأن تلك المسائل.

يدرك معظمنا الآن الترابط والتكافل القائمين بين جميع الأمم حول العالم والترابط بين الأمن والتنمية. والفقر والجوع والحرمان في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى سيئة بالنسبة إلى السلم والأمن لجميع الدول الـ ١٩١ الممثلة هنا اليوم. بالاعتراف بهذا التكافل نقبل أن بوجود مسؤوليات والتزامات جماعية إضافة إلى منافع وفرص جماعية. وتتضمن المسؤوليات، بعبارات الميثاق، "أن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". لا يمكن أن يكون لدينا الأمن بدون التنمية ولا التنمية بدون الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي. إنه من غير المقبول ومن غير المستدام أن يعيش نصف سكان العالم وسط الثراء والوفرة بينما يموت النصف الآخر من المرض والجوع.

يصدر الحكم على حكوماتنا بناء على أفعالها وليس بناء على المثل والمبادئ. وبالمثل، ينبغي أن يصدر الحكم على الأمم المتحدة بناء على أفعالها وليس بناء على القيم والمبادئ

تكرار ذلك أبداً“ بالنسبة للإبادة الجماعية ينبغي ألا يكون أجوف في المرة القادمة التي نواجه فيها مثل هذه الجرائم.

إن قيام استجابة دولية جماعية للإبادة الجماعية يتضمن مسؤولية جميع الدول على مواجهة الإفلات من العقاب ومقاضاة أي شخص يتهم بارتكاب مثل هذه الجرائم. ونجد أن من غير الممكن أن تُفسر كيف يمكن لبعض الدول أن تقر بالتزامها بالميثاق وبحقوق الإنسان والقانون الدولي، وتسمح في الوقت نفسه لمشتبه فيهم معروفين بتورطهم في الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا بالعيش في بلدانها دون أن تتخذ أي إجراء للقبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو نقلهم إلى رواندا لمقاضاتهم. يجب أن يواجه هذه الدول مجلس الأمن، إذا استدعى الأمر، للوفاء بالتزاماتها الدولية بإلقاء القبض على الممارسين من المقاضاة ونقلهم لمقاضاتهم.

إن رواندا، بصفتها دولة خارجة من صراعات، تفهم بشكل أفضل فائدة خطط إنشاء لجنة معنية ببناء السلام وتؤيد تلك الخطط تأييداً كاملاً. لقد رأينا بالفعل الأمم المتحدة تنفق مئات الملايين من الدولارات، إذا لم يكن المليارات، على بعثات حفظ السلام التي لا تترك وراءها طريقاً أو جسراً مصلحاً، أو مدرسة أعادت تأهيلها أو مركزاً صحياً في البلدان التي تم نشرها فيها. بدلاً من ذلك تترك البعثات وراءها أطفالاً لن يتمكنوا أبداً من معرفة آبائهم وأكثر تعرضاً للفقر من الآخرين. إن تلك الموارد يمكن أن تصرف بصورة أفضل من أجل إيجاد السلام والاستقرار الدائمين.

يجب علينا، رغم ذلك، أن نضمن ألا تصبح البعثة بيروقراطية أخرى من الصعب الوصول إليها وبعيدة عما يجري في البلدان الخارجة من الصراعات. ينبغي أن تتخذ نهجاً طويل الأجل لإعادة عملية الانتعاش بعد انتهاء الصراع

مصدراً رئيسياً لعدم الأمن والاستقرار للمنطقة دون الإقليمية بأسرها. خلال الـ ١١ عاماً الماضية، إذا لم تكن ندائنا المتكررة بترع سلاح وتسريح هذه القوات، التي ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية، قد وصلت إلى آذان صماء، فإن تلك النداءات لم تؤد إلى نتيجة.

إنني أورد تلك الأمثلة لأبين حقيقة أن رواندا قد تكون أكثر البلدان اهتماماً بإصلاح الأمم المتحدة. نود أن نعود إلى الوطن من هذا الاجتماع حاملين رسالة أمل ووعد إلى شعبنا بأننا قد أعدنا اختراع أمم متحدة لن تقوم بخيانتهم أبداً مرة أخرى.

ترحب حكومة بلدي بإقرار ”المسؤولية عن حماية“ في الوثيقة الختامية للقمة. إن المسؤولية عن الحماية تتضمن مسؤولية منع الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، بالإضافة إلى مسؤولية منع التحريض على ارتكاب تلك الجرائم.

ولكن هنا، مرة أخرى، سيكون العمل وليست الكلمات مقياس نجاحنا أو إخفاقنا. كيف ستستجيب الأمم المتحدة المرة القادمة التي تحتاج فيها إلى إجراءات لحماية السكان؟ هل ستكون هناك مناقشات طويلة أكاديمية وقانونية بشأن ما تشكله الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية، بينما الناس يموتون؟

ما هو واضح بالنسبة لنا هو أنه ليس هناك أمة أو شعب ينبغي أن يواجه الفظائع التي واجهناها قبل ١١ عاماً. حيث الدولة لا تستطيع حماية شعبها أو لا ترغب في ذلك، كما كانت الحالة بالنسبة لرواندا في العام ١٩٩٤، عندئذ فإن مسؤولية توفير مثل تلك الحماية ينبغي - بل بالفعل يجب - أن تنقل حالاً إلى المجتمع الدولي. مثل هذا الإجراء ينبغي أن يتخذه مجلس الأمن، في الوقت المناسب وبصورة حاسمة، من أجل إنقاذ حياة الشعوب المهددة. تعهدنا ”عدم

وإننا نرحب بالتقدم المحقق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أعدت الحكومة الانتقالية مشروع دستور وبدأت عملية تسجيل الناخبين للانتخابات. ويجري أيضا تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بدمج القوات المسلحة. ونحن نرحب بكل تلك التطورات ونقر بأنها تساهم في تحقيق السلم والاستقرار المستدامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وباقي المنطقة. كما أننا مستعدون للمضي قدما في دعمنا للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

نود كذلك أن نغتني هذه الفرصة لتجديد التزامنا بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ودعمنا له. وتتطلع حكومة بلدي إلى مؤتمر القمة الثاني المقبل الذي سيعقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر. ويجب أن يخرج مؤتمر القمة بتدابير ملموسة للتعامل بشكل حاسم مع التهديد الذي تشكله ميليشيات الإبادة الجماعية التي ما زالت تصل وتجول بحرية في المنطقة وتحبط جهودنا الجماعية لتحقيق السلام.

ويظهر التزام حكومة بلدي بتحقيق السلم والأمن في المنطقة من خلال مشاركتنا في بعثة حفظ السلام في السودان، التي تعتبر رواندا أكبر مساهم بالقوات فيها.

إن دور المجتمع الدولي لحاسم. ونود، في هذا الصدد، أن نشيد بشكل خاص بحكومة الولايات المتحدة على مساعدتها ودعمها اللذين أديا إلى إنشاء آلية ثلاثية تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا من أجل دراسة وتسوية المسائل التي قد تؤدي إلى توترات بين هذه البلدان الثلاثة.

ونرحب بدور الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الدفع قدما بفرص السلام والأمن المستدامين في المنطقة.

وتغيير الممارسة الحالية التي تعني بها النهج القصيرة الأجل لمواجهة الصراعات الطويلة الأجل أننا نقوم بمجرد وضع حلول مؤقتة لحالات في غاية التعقيد.

يجب أن تتشاور اللجنة بشكل فعال وواسع مع البلدان المتضررة والبلدان التي نجحت في الخروج من الصراعات منذ مدة وجيزة. وعليها كذلك أن تضمن الملكية المحلية للحلول والنتائج حتى يكون عملها مستداما.

إننا نؤمن بأنه يجب إصلاح مجلس الأمن لتحسين شفافيته وخضوعه للمساءلة. وستمكن عملية الإصلاح الدول من غير الأعضاء في المجلس من المساهمة بنشاط أكبر في عملية المناقشة، ولا سيما بشأن المسائل التي تهمها. وينبغي أن ترى سائر الدول المجلس بعد إصلاحه أكثر انفتاحا وشفافية وجدارة بالثقة.

ما زال الإرهاب يقتل بوحشية المدنيين الأبرياء. وعلينا أن نتعاون جميعا لمكافحة شر وقتنا هذا. وسيستمر بلدي في توفير الدعم للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وإننا نرحب بقرار التفاوض بشأن اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب وإبرامها. وإن بلدي لمستعد للمساهمة في تلك الجهود. غير أننا نؤمن بأن ما ينقصنا ليس هو الاتفاقية ولكن الالتزام المشترك على المستوى العالمي بمكافحة تلك الآفة. فرغم كل شيء، كانت لدينا في عام ١٩٩٤، اتفاقية لمكافحة الإبادة الجماعية عمرها ٤٦ سنة، ومع ذلك حدثت إبادة جماعية في بلدي.

وإذ نتطرق للمسائل القريبة منا، نحن نرحب بالتقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي. كما نهنئ الحكومة التي جرى انتخابها مؤخرا وإننا مستعدون للعمل بشكل وثيق مع حكومة وشعب بوروندي والمجتمع الدولي لتوطيد ذلك التقدم الجدير بالثناء.

الذي تمخض عن العديد من المعاهدات الهامة بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

إن ما كان يحدو الغالبية العظمى من موظفي الأمم المتحدة على مرّ السنين هو الإحساس العميق بالواجب. وأود أن أخص بالذكر أولئك العاملين المسؤولين والمتفانين الذين يوفرّون المساعدة الإنسانية في أفقر مناطق العالم وفي مناطق الصراعات وفي المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية. وينبغي أن نشيد بكل الذين فقدوا حياتهم لخدمة الإنسانية، مثل الفقيه سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي قتل وهو يقود عمل الأمم المتحدة في العراق.

إن العالم بحاجة إلى الأمم المتحدة. وهو بحاجة إلى الأمم المتحدة اليوم، تماما كما كان محتاجا إليها منذ ٦٠ سنة خلت. إننا بحاجة إلى أُمم متحدة تكون أكثر فاعلية في التعامل مع التحديات العالمية وقادرة على العمل بفعالية لمنع حدوث فظائع مثل الإبادة الجماعية في رواندا والتطهير العرقي في البلقان والمأساة الإنسانية المستمرة في منطقة دارفور في السودان. وفي حين أن قيماً ومبادئ مثل السيادة الوطنية وعدم التدخل وتقرير المصير تقع في صميم العلاقات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، علينا أن نعتزف كذلك بمسؤوليتنا الجماعية عن حماية المدنيين الأبرياء من سوء المعاملة والمعاناة المنتشرين على نطاق واسع. وإن من واجبنا كذلك الوصول إلى فهم مشترك لتلك المسؤولية عن الحماية حتى يتصرف المجتمع الدولي بفعالية لتفادي عمليات القتل الجماعي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في المستقبل. وإنني أحث أعضاء الأمم المتحدة الذين لم يقوموا بعد بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن يفعلوا ذلك وعلى دعم جهود المحكمة الرامية إلى تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة.

عندما أنشئت الأمم المتحدة، كان بلدي، لاتفيا، بلدا محتلا ولم تكن له كلمة يقوّلها بصدد القوانين التي تحكم

وأخيرا، لنبن هذه المرة أمماً متحدة، بالإضافة إلى الكلمات الجميلة التي تقوّلها عن الحياة، تغذي الحياة وتحميها في جميع أرجاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أرتيس بابريكس، وزير خارجية لاتفيا.

السيد بابريكس (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ اليوم بتوجيه التهاني إلى الأمم المتحدة وإلى كل الحاضرين هنا اليوم ونحن نحتفل بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة، التي يمكنها أن تفخر بالعديد من المنجزات الرائعة.

فالأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥، ساعدت على التفاوض بشأن وضع حد لأكثر من ١٧٠ نزاعاً إقليمياً كما نشرت أكثر من ٣٥ بعثة من بعثات حفظ السلام. وهي تقود الجهود الدولية الرامية إلى إزالة الألغام من الأراضي في المناطق التي دارت فيها الحروب سابقاً. وقدمت المساعدة إلى عشرات الملايين من اللاجئين المهاجرين من الحرب والجوع والاضطهاد. كما ركزت اهتمام العالم على مسائل حقوق الإنسان. وهي تقوم بصرف ١٠ بلايين دولار سنوياً على مختلف برامج التنمية. ووفّرت مياه الشرب النقية لـ ١,٣ مليار شخص خلال العقد الماضي. كما أنها ساعدت على القضاء على مرض الجدري في العالم، وسيبته شلل الأطفال عما قريب. وقد ساعدت على التخفيض من نسب وفيات الأطفال بالنصف منذ عام ١٩٦٠. كما حسّنت التعليم في البلدان النامية التي أصبح فيها ٦٠ في المائة من البالغين يمكنهم القراءة والكتابة. وهي توفر أكثر من مليوني طن من الغذاء لضحايا حالات الطوارئ كل سنة. وقد استفاد حوالي ٣٠ مليون شخص من ٣٦ بلداً من هذه المساعدة في عام ٢٠٠٤ فقط. كما أنها استضافت العديد من الأحداث المهمة مثل مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية،

المنظمة. ولهذا فقد كان شرفاً عظيماً أن يتم اختيار رئيس لانتفيا كمبعوث خاص للأمين العام لتعزيز الإصلاحات في الأمم المتحدة خلال الأشهر الستة الماضية. إنني مسرور لأننا نجحنا، في بعض الجوانب، في الوصول إلى توافق آراء واسع، مثلاً فيما يتعلق بضرورة إنشاء لجنة لبناء السلام. غير أننا لم نتوصل بعد إلى تفاهم مشترك بشأن العديد من الإصلاحات الأخرى التي يتعين القيام بها. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نتوصل إلى ذلك التفاهم في وقت قريب.

وبينما نعمل من أجل تعزيز الأمم المتحدة، علينا أن نضمن تعاوناً وممارسات أفضل وأن نتجنب ازدواجية الجهود. ولانتفيا تؤيد بقوة قرار إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، والذي يعترف بحقوق الإنسان باعتبارها أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولذلك، أشجع الوفود على أن تعمل بكل قوة لضمان التحول السلس للجنة حقوق الإنسان إلى مجلس ووضع أعلى المعايير لأعضائها في المستقبل. وثمة دور حيوي في تحقيق تلك المعايير ستقوم به المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأود أنؤكد على دعم لانتفيا للمفوضية ومكتبها، ونرحب بقرار تخصيص حصة أكبر من الميزانية العادية للأمم المتحدة لذلك الجانب الهام من عملها.

وبلدي يؤيد تماماً الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة التي طرحها الأمين العام. فهذه الإصلاحات ستوفر للأمين العام سلطة أكبر في مجالات معينة من أنشطة الأمم المتحدة، إلى جانب إسناد مسؤوليات أعظم إليه. وستسهم الإصلاحات أيضاً في شفافية واحترافية الأمانة العامة التي انتقدت عن حق لأوجه قصور خطيرة في عملها. ويسرني أن قيادة الأمم المتحدة على استعداد لأن تقترح تغييرات ملموسة لتحسين عمليات الأمانة العامة. ويتوقف الأمر الآن على الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك الإجراءات المقترحة.

وما فتئت لانتفيا تؤيد إصلاح مجلس الأمن بغية جعله أكثر فعالية وتمثيلية. ونرى أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس

استردت حريتها بوسائل سلمية غير عنيفة. وانتصارنا يعود إلى إيماننا الراسخ بالعدالة التاريخية مع الكثير من المشابة والصبر والأمل.

ولاتفيا ترحب باستراتيجية الأمين العام لمكافحة الإرهاب. ونحن بحاجة للتوصل إلى اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، بحيث تهيئ إطاراً قانونياً للتعاون الدولي في مكافحة تلك الآفة الحديثة. ولن نتصر في الحرب ضد الإرهاب إلا إذا خضناها في إطار من احترام الحقوق الأساسية للإنسان وعدم إغفال الأخلاقيات الإنسانية.

وأعرب عن خيبة أمل عميقة لأننا لم نتمكن من التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فتحقيق تقدم في ذلك المجال أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ولذلك، أهيب بكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تعمل بشعور بالمسؤولية وبحسن نية سعيًا إلى تحقيق تلك الأهداف.

ومنذ الدورة السابقة للجمعية العامة قبل عام مضى، مُني العالم بكوارث طبيعية لم يسبق لها مثيل في حجم الدمار الذي خلفته. فهذا إعصار كاترينا الذي ضرب سواحل الولايات المتحدة مؤخراً، والعالم لم يتغلب بعد على آثار إعصار سونامي الرهيب الذي ضرب منطقة جنوب شرق آسيا في العام الماضي. ولا بد أن نستوعب الدروس القاسية لتلك الأزمات كيما نستعد لأي حالات طارئة في المستقبل. وإن لم يكن هناك ما يمكن أن نفعله للحيلولة دون وقوع الزلازل والكوارث على شاكلة سونامي، فقد حذرنا العلماء لسنوات طوال من أن استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري وتزايد استهلاكه يؤدي إلى انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تتسبب في تغير المناخ بصورة مدمرة. وبدون تنويع مصادرنا للطاقة، يمكننا أن نتوقع المزيد من الأعاصير والفيضانات المدمرة في بعض أنحاء العالم، إلى جانب الجفاف والتصحر في أنحاء أخرى.

والحاجة إلى التنمية المستمرة شاغل يكاد يشغل كل مناطق العالم، بما في ذلك منطقة أوروبا الشرقية، التي شهدت تغييرات جذرية منذ سقوط الستار الحديدي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي. وقبل ١٣ عاماً، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتباً في لاتفيا لتسهيل تنمية البلد وتحسين حياة السكان. وتنتهي ولاية هذا المكتب بنهاية العام الحالي، وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان لاتفيا للمساعدة القيمة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلدي على مدى ١٣ عاماً.

واليوم فإن لاتفيا، كعضو كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، قد أصبحت مساهماً صافياً بالمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونذكر أنه بدون النهوض بالحكم الرشيد على كل المستويات، واتباع سياسات اقتصادية سليمة ومكافحة الفساد، لن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ولاتفيا مستعدة لتبادل خبرتها في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي واقتصاد السوق الحر، مثلما فعلت وستفعل مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا الشرقية والقوقاز. ونرحب بمبادرة إنشاء صندوق للديمقراطية لمساعدة كل البلدان الملتزمة في جهودها لدعم الأنظمة السياسية الديمقراطية.

وإدراكاً منا للفرص التي يتيحها استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات، تقوم لاتفيا بدور نشط في الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر القادم. ويحدونا الأمل أن تفتح هذه القمة آفاقاً لم يسبق لها مثيل لتعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتشجيع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصالات وإقامة مجتمعات المعرفة.

وثمة خطوة رئيسية إلى الأمام تتمثل في إدانتنا القاطعة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وبلدي، لاتفيا، قد

إن التحديات التي تواجهها أئمننا جسيمة، ولن نستطيع التغلب عليها إلا بالعمل معاً. وإذ نتهياً لتنفيذ القرارات التي اتخذناها في هذا المحفل، أرجو أن نتحلى جميعاً بالبصيرة والشجاعة لإعلاء المصالح العليا لما فيه خيرنا المشترك على الشواغل المحلية الضيقة والقصيرة الأجل. فمستقبل شعوبنا يرتقن بنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.
